جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة التركية اتجاه الأكراد(2002-2011)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص :

تحليل السياسات خارجية .

إعداد الطالبة:

❖ صغير موح نورة

إشراف الأستاذ :

أ/ أسامة بوشماخ

لجنة المناقشة

أ / جمال بن مرار	رئيسا
أ/ أسامة بوشماخ	مشرفا
أ / نصيرة ملاح	عضوا مناقشا

2016/2015

شكر و تقدير

الحمد الله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : "كن معلما فإن لم تستطع فكن متعلما فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم" .

أتقدم بالشكر والامتنان و التقدير إلى اللذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ، إلى من مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة ألى جميع أساتذتنا في العلوم السياسية ، و أخص بالذكر الأستاذ الفاضل "**بوشماخ أسامة**" ، الذي كان لنا شرف إشرافه على مذكرتي فشكرا على ما قدمته لنا من نصائح و توجيهات .

و في الأخير اقدم شكري لأساتذة قسم العلوم السياسية و اخص بالذكر أساتذة تخصص تحليل السياسة الخارجية لكم كل التقدير و الأحترام و كنتم لنا نعم الأساتذة ، و اشكر الأستاذ **بن مرار جمال** " على مساعدته لنا في إتمام هذا العمل .

إهـــــداء

إلي أغلي إنسانة في هذا الوجود ... أمي التي قدمت لي بلا حدود و كسرت أمامي كل القيود

يا من كان دعاؤك دائما حارسي .

إلي والدي الذي علمني معني مواجهة الحياة

حفظهما الله و رعاهما

إلي إخوتي ... زينب ، بلقاسم ، زهية ، فاطمة ، حفيظة ، حميد ، محمد ، كريم ، حسين ، ياسمينة ، فاطمة الزهراء .....

يا من كنتم نورا و حبا و أملا أصدقائي ... أم لعلي أقول أخواتي و إخواني ... فاطمة ، وسيلة ، خديجة ، فاطمة ، شهرة ، زبيدة ،هناء ، سمية ، متو و اسمهان.....لكم من كل قلبي كل الحب ، و يا من كنتم دوما بظهري ويدعمونني و يسامحون على تقصيري دون لوم أو تعب .

إلي الأهل و الأقارب خاصة الكتاكيت : إسراء و سلسبيل ، نور اليقين ، سيف الدين و علاء الدين ، عبد الله ريان و إياد .

كما لا يفوتني أن أشكر كل من أمين بن رابح و إسماعيل ، شوقي ، أمحمد ونصر الدين وإلى بوسطيلة بدر

و إلى جميع الأحبة لوكان الأمر بيدي لكتبت قائمة مطولة بأسمائكم ، و لكن أخشي من ذاكرتي الضعيفة أن تنسي أحدا فأخيب أمالكم و أنتم كنزي الثمين ، يكفيني أنكم تملئون حياتي بالحب و التقدير و تبهروني بمقدرتكم على إعطائي المزيد رغم تقصيري ..... أشكركم

صغيرموح نورة

خطة الدراسة

الفصل التمهيدي

الفصل الأول : الإطار النظري للساسة الخارجية التركية

المبحث الأول : مرتكزات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث : الأصول القومية و الجغرافية للكرد

الفصل الثاني : تطور المسألة الكردية في تركيا

المبحث الأول : سياسات الحكومات التركية قبل حزب العدالة و التنمية تجاه الأكراد

المبحث الثاني : سياسة حزب العدالة و التنمية تجاه الأكراد

المبحث الثالث : التوتر في الملف الكردي

الفصل الثالث : رؤية استشرافية لمستقبل المسألة الكردية في تركيا

المبحث الأول : السيناريو الخطي (استمرار الوضع القائم)

المبحث الثاني : السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي)

المبحث الثالث :السيناريو الراديكالي (الثوري)

مقدمـــة

مقدمة :

مثلت القضية الكردية أكبر تحد للجمهورية التركية منذ نشأتها 1924 على يد **مصطفي كمال أتاتورك** الذي ارتكز على القومية التركية كأساس للجمهورية الحديثة ، و اتبع سياسة تتريك واضحة المعالم ، لم يتم لاعتراف إلا بالعنصر التركي مما أدي لاستبعاد الأقليات الأخرى المتواجدة في تراب الدولة أبرزها الأكراد الذي تعرضوا لعملية طمس واسعة لهويتهم و المكونات الرئيسية للشخصية الكردية الذين أصبحوا يسمون بأتراك الجبل حيث لم تعترف الدولة التركية بأكراد كقومية تعيش في تركيا .

هذا التهميش أدي إلى حدوث العديد من الاضطرابات في الداخل التركي و الإقليم ككل تطورت فيما بعد إلى عنف مسلح طوال النصف الثاني من القرن العشرين ، و أدى الأمر إلى ظهور العديد من الحركات المسلحة مثل حزب العمال الكردستاني و الذي اتخذ من الجنوب التركي مجالا لنشاطاته ، و توسع العنف المسلح ليشمل كل من سوريا و العراق و كذا دولة إيران التي تشترك مع الدول المذكورة في إقليم كردستان .

إلا أنه مع وصول حزب العدالة إلى سدة الحكم في تركيا 2002 ، شهدت العلاقات التركية مع الأكراد تحسن ملحوظ أسفر على تقارب غير مسبوق بين تركيا و الأكراد ، تم بموجبه منح العديد من الحقوق و الاعتراف المباشر بوجود قومية كردية بثقافة و اللغة مختلفة لأول مرة .

و قد كان سقوط العراق سنة 2003 المدخل الرئيسي لأنقرة في المنطقة ، إذ تمكنت تركيا من إقامة علاقات مع أكراد العراق ، التي تطورت فيما بعد إلى شراكة حقيقية خاصة في مجال النفط الذي تحتاجه تركيا وظهر في الفترة الأخيرة ملامح هذا التطور الإيجابي ، من خلال التنسيق الكبيرين بين أنقرة و أربيل في مجال مكافحة الإرهاب ، و كذا خلال عملية تحرير عين عرب " كوباني " أين سمحت تركيا بمرور قوات البيشمركة عبر ترابها للمساعدة في تحرير المدينة .

إلا أن وقوف تركيا إلى جانب المعارضة السورية جلب لها العديد من الانتقادات و العداء من النظام السوري و حلفائه الإقليمين ، الذي أعاد تفعيل الورقة الكردية ضد تركيا و ظهر ذلك في التزايد الكبير لأعمال

العنف داخل تركيا ، خاصة بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية ، أين قدمت روسيا الدعم العسكري لوحدات حماية الشعب الكردية التي تعتبرها تركيا امتداد لحزب العمال الكردستاني .

أهمية الدراسة :

-تطرقنا إلى هذه الدراسة تحت عنوان "**السياسة الخارجية التركية تجاه الأكراد 2002 – 2011** " لمعرفة جوانب مهمة و فاعلة في السياسة التركية و تداعياتها الإقليمية و الدولية خاصة بالنسبة إلى الشرق الأوسط و التي هي على صلة بالموضوع الكردي ، و لديها تحديات نشطة بهذا الشأن خاصة الأبعاد السياسية .

-اعتبار الشعب الكردي يعيش في إقليم حساس جيوبوليتكيا ، فالشعب الكردي موزع بين أربعة دول (العراق ، تركيا و إيران سوريا) ، لكل دولة أهمية خاصة و موقع بارز في العلاقات الدولية لأكثر من سبب وهذه القضية تتعلق بالأمن القومي و الاستقرار السياسي لهذه البلاد .

-الثورة الكردية عمرها أكثر من مائة عام ، و لازالت مستمرة في شكل حركات و أحزاب منظمة على درجة عالية من القدرة السياسية و التعبئة العسكرية في وجه تلك الحكومات التي لم تتمكن من استيعاب الحقوق المشروعة للشعب الكردي ، و يعني استمرار الثورة باستمرار تأثيرها على السياسة الخارجية للدول .

أسباب إختيار الموضوع

-الأسباب الموضوعية :

رغم الإسهامات العلمية لواسعة في العلاقات إلا انها تبقي قليلة و عامة مقارنة بالقضايا المتسارعة، حيث أصبحت مشكلة الهويات من أهم القضايا في السياسة الخارجية للدولة ، حيث أصبحت النزاعات داخل الدولة و ليس بين دولة و دولة فالهويات أصبح لها دور كبير في تغيير السياسة الخارجية للدولة .

و سنحاول في هذه الدراسة تقديم نظرة تحليلية لسياسة تركيا و الدوافع و المتغيرات التي ساهمت في تغيير سياستها و ذلك من خلال تطور المسألة الكردية في تركيا و ذلك بوصفها و ربطها مع مجموعة من المناهج التي تساعد على التحليل من جهة ، و إعطاء صورة تفسيرية منطقية لسياسة تركيا تجاه القضية الكردية .

كما لا تخلوا النظرة الموضوعية للدراسة من البعد الإستشرافي كإسهام تخطيطي توقعي لمستقبل المسألة الكردية في تركيا ، لما لهذه المنطقة (كردستان الكبرى) من أهمية .

-الأسباب الذاتية :

الميول الشخصي و حب الإطلاع ، و معرفة الشؤون التركية و اهتماماتها على الصعيد الدولي و الإقليمي خاصة ن القضية الكردية هي قضية قديمة جدا منذ تأسيس الجمهورية التركية وهي موجودة ، و كذا الدافع المهم وراء الرغبة الشخصية في تناول موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية لمعرفة جوانب مهمة و فاعلة في السياسة الخارجية ، خاصة بالنسبة للشرق الأوسط و بالتحديد (سوريا ، العراق ، إيران) ، و هي على صلة بالموضوع الكردي .

حدود الدراسة :

-الحدود الزمانية : 2002 – 2011 : تم اختيار هذه الفترة من 2002 بسبب وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم الذي كان المبادر الوحيد لمعالجة القضية الكردية بأسلوب دبلوماسي على عكس الحكومات التي كانت قبله ، و قد تم ربطها ب 2011 بسبب الحراك في سوريا و دور العامل الكردي فيه .

-الحدود المكانية : تركيا و الشرق الأوسط ، و هذا راجع إلى أن هذه الدول تشترك في قضية واحدة و هي القضية الكردية التي تقع على حدود هذه الدول .

إشكالية الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في مدي تأثير الأقليات في استقرار الدولة ، لكونها في معظم دول العالم تؤثر في استقرار أو عدم استقرار الدولة التي تقطنها هذه الأقليات ، الأمر الذي يجعل من هذه الأقليات الشغل الشاغل لصناع القرار في الدولة ، فالسياسة الخارجية للدول تتأثر بالكثير من العوامل أبرزها القومية و الحركات السياسية للإثنيات التي تطالب بحقوقها من الدولة التي تحكمها ، و منها القضية الكردية و على هذا يمكن إجمال مشكلة البحث فيمايلي : **ماهي المتغيرات التي أثرت في حكومة أردوغان تجاه الأكراد ؟**

التساؤلات الفرعية :

-ماهي مرتكزات و محددات السياسة الخارجية التركية ؟

-كيف تعاملت الحكومة التركية مع المسألة الكردية ؟

-ماهو مستقبل المسألة الكردية في تركيا في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية 2002 – 2011 ؟

فروض الدراسة :

-تقوم السياسة الخارجية التركية على مجموعة من المرتكزات التي استمدتها من محددات بيئتها الإقليمية والدولية.

- كلما زاد التوتر في المحيط الإقليمي ، زاد تخوف الحكومة التركية من انعكاس أثر الحكم الذاتي لأكراد العراق على أكراد تركيا .

- زادت الحوارات و المبادرات التي قامت بها حكومة اردوغان اتجاه الأكراد ، كلما زاد التقارب والتعاون في العلاقات بين تركيا و الأكراد.

- كلما استخدمت الحكومة التركية القوة العسكرية و العنف تجاه الأكراد ، كلما زاد التوتر و النزاع بين الطرفين

أدبيات الدراسة :

-أولسن روبرت ، **المسألة الكردية في العلاقات التركية –الإيرانية**. تر : محمد إحسان رمضان ، (ناراس للنشر والتوزيع ، ط 01 ، 2011) .تمت دراسة فيها تأثير المسألة الكردية في العلاقات بين تركيا و إيران و ذلك راجع إلى الأهمية الجيوسياسية و الاقتصادية للمنطقتين و القرب الجغرافي لهما ، كما ان قضية الأكراد هي قضية مشتركة بين البلدين بسبب وجود الأكراد على حدود البلدين و كل هذا اثر عليهما .

خلصت الدراسة على التطرق الى العلاقات بين البلدين بعد احتلال العراق 2003 و قيام الفيدرالية لإقليم كردستان العراق .

-محفوض عقيل ، **تركيا و الأكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية** . (قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012).تم التطرق في هذا الكتاب إلى سياسة تركيا تجاه الأكراد وهناك شبه اقتناع تركيا

والأكراد باستحالة الحلول الأمنية و العسكرية ، و لأولوية التغيير في الرؤية و السلوك ، و بالاستعداد للتوصل إلى تسوية متوازنة ومستقرة ، هكذا لم تفض الحوارات و المبادرات بين الطرفين إلى سياسات عملية أو علنية و بقيت سياسات مؤقتة لاتزال قابلة لارتداد و تتخذ سياسة الحكومة تجاه الأكراد صورتها بين ثنائيات حدية نشطة : الإقدام – الإحجام ، العصا –الجزرة ، العلانية – السرية ، مما يجعل تلك السياسة نوعا من "عملية" غير محكومة ب "خطط" و " مبادرات " و انما بتصورات و تفاعلات متبادلة .

-**كتاب الدكتور أحمد داود أوغلو(2010)** :العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة وبي روت. وهو من أكثر الكتب أهمية وربما أهمها التي يتناولها الدارسون والباحثون والمثقفون والأكاديميون والسياسيون، حيث يعتبره البعض نظرية جديدة تضاف إلى علوم السياسة المعاصرة، فهو يصوغ رؤية إستراتيجية تطبيقية شاملة لما يمكن أن تكون عليه تركيا وهذا الكتاب يعد مرجعا لكل المنشغلين بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية في تركيا ولاسيما في فترة حكومة العدالة والتنمية، وقد تم تنظيم الكتاب على ثلاثة أقسام أساسية، يتألف القسم الأول من ثلاثة أجزاء تعرض المفاهيم والمسائل الأساسية ويعتبر إطار مفاهيمي وتاريخي.

أما القسم الثاني، ففيه عرض الإطار النظري للتحليل الاستراتيجي ويتكون من أربعة أجزاء.

فيما يتكون القسم الثالث من خمسة فصول، ويتم فيه تطبيق الإطار النظري في مجال السياسة الخارجية .ويعرض الفصل الأول من هذا القسم مواضيع تتعلق بحلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون والأمن الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الدول النامية الثماني، ومنظمة التعاون الاقتصادي، كأدوات إستراتيجية أساسية يمكن لتركيا أن تستخدمها في تشكيل سياستها الخارجية .وفي الأجزاء اللاحقة، يتم تقييم الواقع السياسي لكل من البلقان والشرق الأوسط واسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي ، والعمل على وضع الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التي يجب أن تواكب التطورات المحتملة، عن طريق رؤية عمق استراتيجي يستند إلى تحليلات تاريخية وجغرافية.

-الإطار المفاهيمي للدراسة

-حزب العدالة و التنمية :

تأسس الحزب في 14 أوت 2001 ، يتزعم هذا الحزب رئيس الجمهورية التركية **طيب رجب أردوغان** وهذا الحزب يصنف بأنه الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا ، و هو حزب يحترم الحريات الدينية.

-حزب العمال الكردستاني :

تأسس حزب العمال الكردستاني في 1978 بديار بكر، كما يسمي (بارتي كريكاراني) ، أسسه عبد الله أوجلان رئيس رابطة الطلبة الأكراد في كلية العلوم السياسية ، جامعة أنقرة ، انبثق من منظمة تركية شيوعية كانت تعمل في السبعينيات باسم **منظمة الشباب الثوري** ، يؤكد الحزب في برنامجه الداخلي على الماركسية اللينينية (أيديولوجية الحزب) ، كما ترتكز إستراتيجية الحزب على استعمال العنف و التصعيد في مواجهة الحكومة التركية .

-الأقليات :

-هي جماعات لها وضع اجتماعي داخل المجتمع ، أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه ، و تمتلك قدرا أقل من القوة و النفوذ و تمارس عددا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعات المسيطرة في الدولة .

-هي مجموعة إثنية قليلة العدد نسبة إلى سكان الدولة التي يعيشون فيها ، لها ما يميزها عن بقية سكان الدولة من معتقد و لغة ، عادات و تقاليد...

-مناهج الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة و هي :

-المنهج التاريخي :

من خلال دراسة السياسة الخارجية التركية و تطورها عبر مراحل مختلفة من التاريخ و تطورها تجاه قضية الأكراد خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم في تركيا ، اذ تغيرت سياسته .

-المنهج التحليلي الإستشرافي :

و هذا المنهج ساعدنا في الخروج برؤية حول طبيعة السياسة التركية تجاه الأكراد من خلال إعطاء صورة إستشرافية وقراءة و محاولة التنبأ لمستقبل المسألة الكردية في تركيا ، و كيف تتعامل معاها الحكومة .

-منهج تحليل المضمون :

د قمنا باستخدام هذا المنهج في دراستنا و يظهر ذلك من خلال **الخطب** السياسية التي تم ذكرها في الدراسة (خطب رئيس تركيا طيب رجب أردوغان ، ومسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان العراق) ، و قمنا بتحليل هذه الخطب .

-المنهج الوصفي :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي ، من خلال وصف سياسة تركيا تجاه القضية الكردية و دور العامل الكردي في التأثير على سياستها الخارجية ، باعتماد على مجموعة من المعلومات المتعلقة بالموضوع .

المنهج الإحصائي :

م توظيفه بغية الحصول على أرقام و بيانات تبرز عدد سكان إقليم كردستان ، و بالتالي فقد استخدمت هذه التقنيات في عملية قراءة الجداول ، لتسهيل قراءتها وتحليلها .

-النظرية البنائية :

استخدمنا في دراستنا النظرية البنائية في تحليل النزاعات (تركيا ، الأكراد) ، باعتبار أن النزاعات الدولية كانت على مستوى الدولة كوحدة تحليل النزاع أي بين الدولة (أ) و الدولة (ب) ، أما في الوقت الحالي فقد أصبحت النزاعات داخل الدولة بحد ذاتها .

فقد اعتمدنا على هذه النظرية باعتبارها تفسر طبيعة النزاعات من خلال اعتمادها على متغير الهوية و المصلحة والأقليات خصوصا التي تشهدها تركيا و التي تتمثل في قضية الأكراد ، حيث أصبح لها دور كبير في التأثير على الأمن القومي التركي وسياستها الخارجية ، حيث نلاحظ حالة عدم الاستقرار في تركيا خاصة التفجيرات الأخيرة ي قان بها حزب العمال الكردستاني ، فالمشكلة الكردية تؤرق الساسة الأتراك لمواجهتها ، و تخوف الحكومة

تركية من التحولات السياسية التي تحدث في الشرق الأوسط خاصة سوريا و تأثير أكراد سوريا على تركيا و تخوفها من تحقيق الحكم الذاتي في الشمال السوري وهذا يوثر على أمنها القومي .

– تقسيم الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع في إطار الإشكالية تي تم طرحها ارتأينا وضع الخطة التالية، للبحث في موضوع الدراسة الذي تم اختياره، و بهدف الإجابة على الأسئلة التي قدمناها في خطتنا فإنّ الدراسة تضمنت مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

مقدمة : فقد تضمنت أهمية الدراسة ومبررات اختيار الموضوع ومنهج و نظرية البحث ، والدراسات السابقة.

أما الفصل الأول: فقد تناول الإطار النظري للسياسة الخارجية التركية و تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، تضمن المبحث الأول : مرتكزات السياسة الخارجية التركية .

أما المبحث الثاني فقد عنونته بمحددات السياسة الخارجية التركية .

والمبحث الثالث تمت تسمية بالأصول القومية و الجغرافية للكرد .

أما الفصل الثاني : تطور المسألة الكردية في تركيا ، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تمثلت في :

المبحث الأول :سياسات الحكومات التركية قبل حزب العدالة و التنمية تجاه الأكراد .

أما المبحث الثاني : فتناولنا فيه سياسة حزب العدالة و التنمية تجاه الأكراد .

كما تناولنا في المبحث الثالث : التوتر في الملف الكردي .

الفصل الثالث : رؤية استشرافية لمستقبل المسألة الكردية في تركيا ، تناولناه وفق ثلاث مباحث تمثلت فيمايلي :

المبحث الأول : سيناريو الخطي (استمرار الوضع القائم) ، تناولنا فيه سياسة تركيا تجاه الأكراد حسب الأوضاع الراهنة ، أما المبحث الثاني : السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي) ، تحدثنا فيه عن العلاقات الاقتصادية بين أكراد إقليم كردستان العراق و الحكومة ، أي يمكن لتركيا أن تتجاوز الخلافات السياسية من أجل مصالحها الاقتصادية .

و تناولنا في المبحث الأخير ا لسيناريو الراديكالي (الثوري) ، الذي تتخوف تركيا من حدوثه نظرا للأوضاع فى

سوريا و العراق فبعد تحقيق الفيدرالية فى العراق فإن تركيا تتخوف من الفيدرالية فى سوريا مما يكون حافز لأكراد تركيا للقيام بثورة من أجل تحقيق الحكم الذاتي و عودة كردستان الكبرى .

وفى الأخير خاتمة تناولنا فيها الإجابة عن الإشكالية و مجموعة من النتائج .

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة الخارجية التركية

أدى وصول حزب العدالة و التنمية الى سدة الحكم سنة 2003 الي تغيير كبير في بوصلة السياسة الخارجية التركية ، فلأول مرة يصل حزب الى الحكم يحمل رؤية أخري و تعريف مختلف لموقع تركيا و أهميتها الجيو إستراتيجية ، و انطلاقا من هذا عمل الأتراك الجدد أصحاب التوجه الإسلامي المعتدل ، علي التعاطي مع القضايا الاقليمية المحيطة بتركيا من كل جهة ، وفق مبادئ و مرتكزات خطها البروفسور أحمد داوود أغلوا بتوظيف الامكانيات و آليات السلمية التي تهدف الي نزع فتيل التوتر و تقريب الرؤى لتحقيق المصالح المشتركة

و للاحاطة بهذا الموضوع، تضمن هذاا الفصل الاطار النظري للسياسة الخارجية التركية ، ويحتوي على ثلاثة مباحث كالأتي:

تضمن **المبحث الأول** : مرتكزات السياسة الخارجية التركية

أما **المبحث الثاني** فقد تضمن محددات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الأصول القومية و الجغرافية للكرد.

المبحث الأول : مرتكزات السياسة الخارجية التركية

تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ كونت بمجموعها نظرية سياسية مثلت انقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا التي استندت على فهم جديد للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء ، فضلا عن المتغيرات البيئية للسياسية الداخلية التركية والتي أفرزت توجها إسلاميا قويا لدى الرأي العام التركي ما جعل قادة حزب العدالة والتنمية أمام مهمة الاستجابة السريعة والمسؤولية له، والتي تمثلت بقيامه بانجازات كبيرة ومتعددة على صعيد الحياة اليومية للمواطن التركي مما جعلته يبادر إلى تجديد الولاية لحزب العدالة والتنمية

إن النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي جعلته يتطلع ويرنو إلى استثمارها على الصعيد الخارجي مما يعني أنه يوجد ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية التي جعلت صانع القرار السياسي يبادر إلى وضع مجموعة مبادئ مثلت أسس العمل السياسي الخارجي ، وقد تمت دراسة هذا المبحث من خلال مطلبين تمثل فيمايلي :

المطلب الأول : محاولة حل المشكلات بين تركيا وجيرانها

إن الأزمات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى "بتصفير المشكلات"وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع وهو ما جعل السياسة الخارجية التركية تتمتع بقدرة عالية من المرونة لاحقا.[1]

– و بالنسبة للتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار: يمكننا التحدث عن تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز واسيا الوسطى، اهتمت الخارجية التركية في عقد تسعينات القرن الماضي اهتماما جادا ومؤثرا بالبلقان، ولاسيما في أزمتي البوسنة والهرسك وهو اهتمام يرتكز على أسس راسخة وظلت قدرة تركيا على

1 حسين باسل ، السياسة الخارجية لحزب العدالة ، ندوة المركز العربي للدراسات الأستراتيجية ، (02/11 / 2015)

النفاذ إلى الشرق الأوسط محدودة مقارنة بما تتمتع به تركيا من تأثير داخل البلقان والقوقاز... وأثرت هذه الصورة السلبية في زعم الأتراك أن العرب قد خانوا الدولة العثمانية .

المطلب الثاني :السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد

إن العلاقات بين اللاعبين الدوليين ليست بديلة من بعضها البعض وإنما متممة لها ، وهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، في إطار ارتباطها بالحلف الأطلسي وتحت مفهوم العلاقات الثنائية ، وكذلك لطرح جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وكذلك سياستها مع روسيا و أوراسيا على الوتيرة ذاتها مع التزامن باعتبارها علاقات تجري كلها في إطار التكامل وليست علاقات متضادة أو بديلة من بعضها البعض.

وان ما نقصده هنا نود التأكيد عليه هو ان السياسة المتعددة البعد التي تنتهجها تركيا منذ سبع سنوات لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض و لذلك أضحت سياسات مؤسسية راسخة .[1]

-كما سعت تركيا لتطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة دورها في الساحتين الإقليمية والدولية ، وهو ما جعل منها أن ألا تكون "بلدا جسرا " يصل بين الإطراف وانما بلدا مركزا.

- اذ عند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي (الدبلوماسية المتناغمة) من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية واستضافتها للمؤتمرات ، لقمم الدولية نجد تطورات مهمة وجادة في حال ما إذا قورنت بأدائها الدبلوماسي 2003 ، استضافت تركيا قمة الناتو وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي فضلا عن استضافتها معظم المنتديات الدولية وأصبحت عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي 2007 ، هو ما يمكن أن يفسر باعتباره نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في الانفتاح علي إفريقيا منذ 2005 ، فضلا عن مشاركة رئيس الوزراء"رجب طيب

[1] حسين مصطفي جاسم ، **الدور التركي 2002 – 2010** . (المستنصرية :مركز الأبحاث للدراسات ، 2011) ، ص 23 .

اردوغان " في قمة الاتحاد الإفريقي –الأوروبي التي انعقدت في مدريد ، وهي المشاركة التي هيأت لتركيا أن تصبح لاعبا مؤثرا في العلاقات بين الاتحاد الإفريقي وأوروبا [1].

[1] توفيق المديني . "**السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها داود اغلو " الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية** " . *مجلة المستقبل* ، (م .بلا ، العدد 3808 ، 22 تشرين الاول 2010) ، ص ص 02 -04 .

المبحث الثاني :محددات السياسة الخارجية التركية

تحدد السياسة الخارجية للدول بمجموعة من المحددات التي تساهم في الإعطاء الأهمية للدولة و قد تمت دراسة هذا المبحث من خلال مطلبين تمثل فيمايلي :

المطلب الأول : المحددات الداخلية

1 تركيا – دراسة جيوبوليتكية –

شكل العامل الجغرافي لتركيا منطلقها الأساسي نحو العالمية ، بحيث يسعى صناع القرار في الدولة التركية إلى توظيف موقعها الجغرافي لبناء قوة إقليمية تصبح فاعلة في الخريطة السياسية العالمية ، ويمكن أن نحدد أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتركيا في الخصائص التالية :

-هي أحد الأقطار الإسلامية التي تقع في كل من قارتي أوروبا و اسيا ، يقع ما يقرب من 30 % من مساحة البلاد في أقصي الطرف الشرقي من جنوبي أوروبا ، و يطلق عليها إسم تراقيا و تقع مدينة إسطنبول في الإقليم الذي تتخلله التلال ، أما الجزء المتبقي من جهة الشرق فإنه يغطي مساحة واسعة من الأناضول وأسيا الصغري .[1]

-تقع تركيا وسط ثلاث قارات وهي أسيا وأوروبا ،إفريقيا وتمكنت بهذا الموقع الاستراتيجي الحيوي من التفاعل مع محيطها الإقليمي وتمتد أراضيها بين أسيا وأوروبا ، فالجزء الأسيوي من الغرب يشكل 79% من مساحة البلاد ويضم العاصمة أنقرة وتعرف ببلاد الأناضول و أوراسيا الصغرى ، بينما الجزء الأوروبي من ناحية الشرق تضم اسطنبول

[1] فاطمة زمام ، " **تدخل تركيا في الحرب علي داعش بالعراق و سوريا بين الضغوط و التداعيات** " . *مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية* ، (جامعة الجزائر3: قسم العلوم السياسية ،2015) ، ص 15.

-كما تحد تركيا ثمانية دول تحدها من الجنوب الشرقي جورجيا، أرمينيا ، أذربيجان وفي الشرق إيران والغرب اليونان و شمال الغربي بلغاريا ، وفي الجنوب سوريا و العراق ، وهذا يساعد تركيا في تبني سياسات متعددة الأقطاب والمحاور الإقليمية ، و حسب نظرية ماكيندر الجيوبوليتيكية تقع تركيا في منطقة ارتكاز استراتيجية مهمة يطلق عليها بمنطقة أوراسيا ، وهي تعد المنطقة الوسطية المتحكمة في قلب العالم الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة حاسمة في المجال الجيوسياسي .

توجد تركيا في منطقة ارتكاز مهمة أوروبا، البلقان، البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي من جهة واسيا سطي والقوقاز من جهة ثانية ، وهي تطل علي البحرين المتوسط والأسود وتتحكم في بحر مرمره (البوسفور،الدردنيل) وتتنازع السيطرة علي بحر ايجه[1]

تحتل تركيا مساحة إجمالية تبلغ 783.560 كيلومتر مربع، وتغطي المساحة المزروعة التي تبلغ 26.6 مليون هكتار ثلث المساحة الإجمالية للبلاد منها 10% مزروعة بالمحاصيل الدائمة ومنها الكروم وأشجار الفاكهة والزيتون.

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط ، إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية يتمثل في ملء الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد احتلال العراق ، وتزعزعت علاقاته بإسرائيل، ولعب دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي إضافة إلي قيامها بدور الوسيط في الإقليم ناهيك عن السعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة [2]

-

[1] أحمد عبد العزيز محمود ، **تركيا في القرن العشرون** . (الجزائر : المكتب الجامعي الحديث ، 2012) ، ص 09 .

2 عصام فاعور ملكاوي ، **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة** . ملتقي علمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية" ، (السودان ، 2013)، ص 10

خـــــــــــريـــــــــطـــة جـــغـــرافيـــة تـــركيـــا

المصدر:www mogatel . com / openshare / behoth / siasia 21 / turky. EV

2-المحدد البشري :

و يعتبر عدد السكان ونموه عامل قوة للدولة، لكن هذا المتغير أو الديموغرافيا يؤثر في البلدان المتطورة أكثر مما يؤثر في البلدان الفقيرة، بحيث يبلغ عدد سكان تركيا حوالي 83.688.000 مليون نسمة حسب احصائيات 2012 [1].

التركيبة السكانية لتركيا معقدة ومكونة من عشرات الأعراق ،التي ترجع سبب تشكيلها إلي عهد الدولة العثمانية حيث كانت مناطق نفوذها تشمل أراضي واسعة في أسيا ،أوروبا و إفريقيا وتحكم العديد من الشعوب

[1] المصدر : عقيل محفوض ، تركيا و الأكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية .

وحسب التقديرات في هذا الصدد ، يشكل الأتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان (80% - 70%)، يليهم الأكراد (30% 20%-) الزازيون (30%- 20%) ، العرب (2%) الشركس (0,5%) والجورجيون (0,5%) [1].

كما تحتل تركيا المرتبة التاسعة عشر في العالم من حيث عدد السكان بزيادة سكانية تبلغ (2.2%) سنويا وبكثافة (194) نسمة ، ويرتكز معظم سكانها في السهول الساحلية و المناطق الحضرية في الوسط والغرب و تتركز الأقلية العربية شرقا خاصة إقليم أناضوليا (هاتاي) ولواء اسكندرونة ، تتمتع بنسيج اجتماعي متنوع مذهبيا وعرقيا فثلث سكانها علويين وضمنهم أكراد بالإضافة إلي أقليات عربية ، كما يتواجد فيها (138000) يهودي و حوالي (210000) بحي ، كما أن هناك أقليات أخري تتمثل في الأرمن، اليونان،أ شور، آرمانيون، بوسنيون، ألبان شيشان، بلغار، لازيون كما أن هناك الأقليات القومية التتارية، الاذرية، الغاغازية والأزبكية، التركمانية، الكازاخستانية القرغيزية[2] .

3-المحددات الاقتصادية والعسكرية

1- المحدد الاقتصادي

أدرج الاقتصاد التركي ضمن سابع قوة اقتصادية صاعدة في العالم إلي جانب الصين والبرازيل الهند واندونيسيا والمكسيك ،روسيا , أصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريرا حول الاقتصاد العالمي

[1] عبد المالك محزم ، **البعد الاقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الامنية الجديدة** . *مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية* ، (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية 2009) ، ص36 .

[2] محمود خليل يوسف القدرة ، "**تطور العلاقات التركية – السورية في ظل المتغيرات الاقليمية 2007 – 2012**" . *مذكرة نيل شهادة الماجيستر في دراسات الشرق الاوسط* ، (جامعة غزة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2013)، ص ص 24 -25

وتحدث بثناء عن تركيا حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي و تحتل المركز السادس عشر في العالم وتوقع التقرير أن تحتل المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول 2050.[1]

إن ما يعزز دور تركيا الاقتصادي هو إطلاق مشروع "الجسور الدولية " الذي يهدف إلي إيجاد تحالفات ستراتيجية بين أكثر من ألف شركة أوروبية مع نظرائها من تركيا ومصر وتونس بهدف تفعيل التعاون الثلاثي وأن المرحلة الأولي لهذا المشروع ، ستبدأ نهاية عام 2012، تغطي قطاعات عديدة بدءا من المواد الخام حتى المنتج النهائي ، و هي قطاع الملابس و الطاقة الجديد صيد الأسماك ، قطاع النقل واللوجيستيات والتخزين الشراكة التجارية. [(2)]

أهم ما صرح به أردوغان قوله {أنه يأمل في إنشاء مناطق تجارية حرة مع البلدان العربية ،حيث توجد اتفاقيات للتجارة الحرة بين المغرب وتونس و مصر ،سوريا ،فلسطين ،الأردن وأن تركيا مازالت تتباحث لتوقيع اتفاقية تجارية حرة مع لبنان ،ليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي } واختتم تصريحاته بقوله {هدفنا أن نصل مع الدول العربية لاتفاقيات إستراتيجية تساهم في التعاون الإقليمي ،و التكامل الاقتصادي فيما بيننا.

في 8 كانون الأول 2011 و حسب تصريحات رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) علي موقعه الإلكتروني تويتر ، أعرب فيه عن إرتياحه لزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول العربية ، والذي تزايد من (13 مليار دولار) في 2004 إلى (33.5مليار دولار) خلال 2010 ، كما بلغت الإستثمارات العربية في تركيا (14 مليار دولار) خلال السنوات الستة الماضية[(3)]

---

[1] عصام فاعور ملكاوي ، " **تركيا وخيارات المستقبل الاستراتيجية** " . *المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب* ، (ع 63 ، م 31 ، 2015) ، ص 239 .

[2] فلاح مقداد السرحان صايل، "**أثر المحددات الجيوسياسية علي العلاقات التركية العربية 2002-2011** "*.الأردنية للعلوم الاجتماعية* ،(م 6. ،ع. 2 ، 24 / 2 /2010) ، ص 8 .

[3] عبد المالك محزم ، المرجع نفسه ، ص ص 16 – 18 .

ان الاقتصاد التركي يحقق نجاحا محليا ضخما نسبيا ، سواء بالمقاييس العربية أو العالمية كذالك يعد نصيب الفرد من الدخل متوسطا بالنسبة للدول الغنية في المنطقة ،غير أنه يتصف بانخفاض معدلات الاستثمار نسبيا وكذلك انخفاض معدل الادخار في الوقت الذي يعد فيه التضخم حاليا من النوع المعقول ، بعد أن عاني الاقتصاد التركي لفترات من التضخم المرتفع كذلك تعد معدلات البطالة مرتفعة نسبيا.

و في الوقت الذي عززت فيه الإصلاحات الهيكلية من أساسيات الاقتصاد الكلي للدولة ، حقق الاقتصاد التركي نموا من خلال معدل إجمالي محلي سنوي بلغ (5.2 %) علي مدار السنوات التسعة الماضية بين الأعوام (2002 – 2011) ، فالإقتصاد التركي حقق نموا بنسبة (9.2%) في 2010 و (8.5 %) في 2011 ، و هو ما جعله يبرز كأسرع الإقتصاديات نموا في العالم .[1]

اليوم أصبح الاقتصاد التركي يقترب من مثيلاته من الصين ، كما تنافس الشركات التركية بنجاح في الإتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط و إفريقيا ، اسيا الوسطى .

و يقول في هذا الصدد : **بولند أيمن** ، و هو مدير مجموعة من الشركات المتخصصة في منتجات الغابات أنه " **انه سيرحب بفوز حزب العدالة و التنمية لفترة جديدة** " ، و أوضح رجل الأعمال قائلا " **في 2002 كان نصيب الفرد من الدخل السنوي 3500 دولار ، أما في 2010 وصل إلى 10 الاف دولار** "

و تحدث أيمن ء تأثير التقدم الاقتصادي علي إزدهار أعماله نظرا لقوة تركيا في الوقت الراهن بفعل سياستها الخارجية الجديدة[2] .

المحدد العسكري

[1] عصام فاعور ملكاوي ، المرجع نفسه ، ص 18 -19.

[2] سمير ذياب أسبيتان ، **تركيا في عهد طيب رجب أردوغان** . (الأردن : الجنادرية للنشر و التوزيع ،ط01 ، 2012) ، ص 56 .

تمتلك تركيا الجيش الأكبر بين الدول الأوروبية المنضوية في الناتو (510.600) ضابط و جندي أي ما يكاد يقارب مجموع ما لدي إسبانيا (149.150) ، فرنسا (254.895) وإيطاليا (186.049) ولهذا دلالة استراتيجية لا يمكن تجاهلها كما يؤكد دور الجيش في صنع القرار السياسي التركي .

إن التوافق مع مؤسسة الجيش المتمثلة بما يسمي بإرادة الدولة المنبثقة من فلسفة تأسيسية تقوم علي مبادئ أتاتوركية ، كما يعبر عنها دستوريا بأربعة مواد غير قابلة للتعديل و التغيير[1].

يمكن القول أن تركيا تسعي منذ فترة لإعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة ، مستغلة الظروف والبيئة الإقليمية والدولية لتحقق ذلك كما تسعي لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط ، و ذلك استثمارا للأحداث الجارية في بعض الدول القريبة من حدودها ، كما شكلت بموقعها الجيواستراتيجي قاعدة انطلاق لمختلف الجهات خاصة أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف الناتو ، في منطقة الشرق الأوسط [2]

تعد سيطرت الجيش علي الوضع و تهديداته المستمرة ، و افشاله للعديد من الحكومات في العهود المنصرمة عبر الإنقلابات لتي قام بها (1960 – 1971 – 1980) ، و التدخل ضد مترشح حزب ة و التنمية للرئاسة ، وما أظهره هذا التدخل من أن الجيش لايزال يملك أدوات الضغط عبر مؤسسات أخري فضلا عن موقفه بعد إنتخاب الرئيس (عبد الله غول) كرئيس للجمهورية ، و موقفه الأخير لخطر حزب العدالة و التنمية .

و قد رسخ الجيش مكانته في البنية السياسية من خلال خطاب قائد المؤسسة العسكرية **إلكرباشبوغ** الذي إمتاز بنزعة قومية منغلقة على نفسها ، و رافض إندماج تركيا في العالم اقتصاديا ، سياسيا و ثقافيا بما في ذلك التطلع إلى النموذج الروسي في الحكم و العلاقات الدولية

[1] حسين طلال مقلد ، "**تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة** "*.مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية* ، (العدد 01 ، المجلد 26 ، 2010)، ص 355 .

[2] عصام فاعور ملكاوي ، المرجع نفسه ، ص 37 .

يتيح العمق الجغرافي والاتساع لتركيا إمكانية إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية أو التابعة لحلف الشمال الأطلسي) ، ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي وخاصة الجبلية والزراعية منها وبمحاذاة السواحل البحرية وعلي امتداد الشواطئ النهرية ، هذه الطبيعة ساعدت و تساعد تركيا علي :

1-التحكم بمضيق البوسفور والدردنيل البحريين، ذوي الأهمية الإستراتيجية المتحكمان في الحركات البحرية إلى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأسود والمتوسط

2-تعد منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول ، أقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب أي أن تركيا تمثل اتجاه الاقتراب الرئيسي إلى عمق القارة الأوروبية من جهة الشرق.

أما بالنسبة للميزانية الدفاعية لتركيا فنلاحظ أن ميزانيتها بلغت في 2012 ، 18.697 مليار دولار واحتلت المرتبة الثانية بعد المملكة السعودية د القوات المسلحة ثاني اكبر جيش في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهي ثامن أكبر جيش عالميا من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة وهي أكبر من الجيشين الفرنسي والانكليزي مجتمعين (دون احتساب الاحتياط التركي 380 ألف)[1].

ويرى العسكريون —وبحسب تنشئتهم الايديولوجية – بأنهم ليسوا فقط حماة لحدود الوطن ، بل أنهم أيضا حماة للأسس والمبادئ الأساسية التي قامت عليها الجمهورية التركية ، لهذا قاموا بانقلابات عسكرية كبيرة 1960-1971- 1980[(2)].

[1] محمد عبد العاطي التلوتي ، "**السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002 – 2008**" .*مذكرة ماجيستر في دراسات الشرق الأوسط* ،(غزة: 2011) ، ص ص 52 -53.

[2] المرجع نفسه ، ص 53 .

المطلب الثاني : المحددات الخارجية

وتمثلت المحددات الخارجية فيمايلي :

-النظام الاقليمي :

لايمكن فهم التوجه الخارجي لتركيا دون مراعاة الأثار الناجمة عن الآليات الإقليمية الجديدة ، و لعل أهم جوانب الملموسة في الواقع السياسي الإقليمي ، يكمن في حالة التقلب السياسي التي تمر بها المنطقة سواء في الشرق الأوسط أو الدول الكبرى [1]

تتحدد السياسة الخارجية التركية وفقا للمستوي الاقليمي بمدي مساس بؤر التوتر بالأمن القومي التركي يري داود أغلو أن الترابط بين القضايا الدولية والإقليمية و بعضها البعض ، يفرض علي تركيا عدم الاكتفاء بالتركيز علي علاقاتها بدول الجوار ، حتى في حالة رغبتها في الاكتفاء بحماية مصالحها القومية والأساسية وقد كرر الحزب تأكيد ذات المبدأ علي نحو واضح في التقارير التي تقدم بها للمحكمة الدستورية 2008 وهو أمر شديد الأهمية في الوقت الراهن[2] .

و سندرس المحدد الإقليمي من خلال العلاقات التركية بدول الجوار ، و سنتطرق إلى العلاقات التركية – الإيرانية و العلاقات التركية – الإسرائيلية .

1–العلاقات التركية –الايرانية

يمكن وصف العلاقات التركية الايرانية بأنها ليست حميمة ولا عدائية ، ويعود ذلك الي الحساسية الفائقة تحكم العلاقات بينهما لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة ازاء الصراع العثماني –الصفوي للبلدين و التنافس بينهما علي النفوذ في أسيا الوسطي والشرق الأوسط ، اضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود.

[1] إسماعيل نعمان تيلجي ، مراد يشيلطاش ، **السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية** . (قطر :مركز الجزيرة للدراسات ، 2013) ، ص 06 .

[2] محمد عبد العاطي التالوتي ، المرجع السابق ، ص 48 .

بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران بادرت تركيا إلى عتراف بالنظام الجديد وقبلت تغييره دون أي محاولة منها للتدخل لتحديد نتيجة الثورة ، أو تغييرها و رفضت الانصياع لأمريكا في فرض عقوبات اقتصادية علي ايران بعد حادثة احتلال الطلبة الايرانيين للسفارة الأمريكية 1979 وعلي الرغم من مظاهرا لايجابية في علاقة البلدين،إلا أن علاقتهما لم تخل من محطات عديدة للنزاع والتوتر كانت محاور الخلاف الرئيسية بينهما تتمثل في النقاط التالية :

1 دعم ايران للمنظمات الاسلامية التركية المعارضة

2 التدخل الايراني في الشؤون الداخلية التركية

3 الدعم الايراني لحزب العمال الكردستاني [1].

وقد استمرت الاتهامات المتبادلة بين البلدين بين شد وجذب حتى عام 1993 ، حينما أعلن الرئيس راني حينها أن ايران قد تقوم بعمليات ضد حزب العمال الكردستاني في الأراضي الإيرانية مبديا سماحه لتركيا بقصف مواقع حزب العمال الكردستاني داخل الحدود الإيرانية ، وعلي اثر ذلك وقعت الدولتان بروتوكولا أمنيا يرسخ هذه التوجهات بحيث تعهدت كلتا الدولتين بعدم السماح لأي منظمة ارهابية معارضة لدولة أخري بالتواجد علي أراضيها.[2]

أما الفترة التي تولي نجم الدين أربكان ذو التوجه الإسلامي ، فقد اتسمت العلاقات بين البلدين بالهدوء والتقارب إلى حد كبير، وذلك انطلاقا من فكر أربكان وتوجهاته بضرورة التقارب مع دول العالم الاسلامي كحل لمشكلات تركيا، وكبديل لتوجهات الغربية لساسة الاتراك ، وقد كانت ايران من أولي الدول الاسلامية التي بدأ بها أربكان زياراته الخارجية.

---

[1] روبرت أولسن ، **المسألة الكردية في العلاقات التركية –الإيرانية** . تر : محمد احسان رمضان ،(ناراس للنشر و التوزيع ، ط 01 ، 2001) ، ص 36.

[2] محمد عبد العاطي التلوتي ، المرجعالسابق ، ص ص 82 – 89 .

غير أن العلاقات الثنائية قد شهدت توترا حادا و تصعيدا خطيرا للعلاقات فيما بينها ، وذلك في السنة الأخيرة من عقد التسعينيات ، اثر اعلان طهران في يوليو 1999 عن قيام طائرات تركية مقاتلة بقصف قرية ة علي مقربة من حدود البلدين ، اذ استدعت ايران القائم بالأعمال التركي في طهران وسلمته مذكرة احتجاج علي الأعمال التي قامت بها حكومته مطالبة اياها بتقديم اعتذار رسمي ودفع تعويضات عن الخسائر التي نجمت عن القصف .

ومن بين ما تواجهه تركيا أيضا من تحديات ، الملف النووي الايراني ،دور ايران الاقليمي المتزايد وهنا لا يقل المأزق التركي تجاه ايران عن مثيله تجاه العراق و العلاقات التركية الايرانية منذ 1638 (معاهدة قصر رين) بحكم توازن القوة والرعب ، و ليس بهذه البساطة يمكن لجارين كبيرين وقويين ومسلمين أن يخضعا لمواجهة عسكرية مدمرة رغم كل التغيرات المهمة في النظرة الايرانية ،إلا أنه لا يمكن القول أن السياسة الخارجية التركية تتماشي تماما مع المصالح الايرانية وتتطابق معها ، فالواقع أن ايران تتابع بقلق شديد الوساطة التي تقوم بها تركيا بين اسرائيل وسوريا ، لك فالمسؤولين السوريين اضطروا لتنظيم عدة زيارات إلى طهران بهدف ازالة المخاوف التي تساور ايران فإيران متخوفة من نية تركيا في اقصائها فيما يتعلق ببعض خياراتها بالمنطقة .

وهناك علاقات اقتصادية بين البلدين و يظهر ذلك من خلال الاتفاقيات الاقتصادية ، و أخرها الاتفاق الذي وقعه الجانب التركي وزير الطاقة **حلمي غلر** من الجانب الإيراني وزير الكهرباء **برويز فتاح** في **2007/11/20** يقضي بإنشاء خمسة محطات توليد الكهرباء و تقوية خطوط شبكات مشتركة بين البلدين و كانت أنقرة تترقب زيارة الرئيس الإيراني **محمود أحمد نجاد** في **2007/12/20** بحسب ما كشف عنه الإعلام التركي إلا أنها أجلت من دون ذكر الأسباب.[1]

[1] فهد الصهباني ،"**الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط** ".رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر3 : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2015) ، ص ص 99 -100 .

في **2009/11** قام طيب رجب أردوغان بزيارة لطهران على رأس وفد كبير ، و كان هناك الكثير من ، حول تركيا و ايران و دور كل منهما في المنطقة و علاقتها بالمنطقة العربية ، و احتمال التنافس بين الدولتين و أحد أسباب هذا الجدل تراجع العمل السياسي العربي ، إقليميا و دوليا سيما دور الدول الرئيسية مصر و السعودية ، الجزائر و انكفائها علي نفسها ، السبب الآخر يتعلق بالجدل الطائفي الكبير الذي شهدته الساحة العربية منذ غزو العراق و احتلاله بعد أن أنتج الاحتلال نظام حكم عراقي طائفي ، مؤيدا من الجمهورية الإيرانية

التتبع لمسار النموذجين التركي و الايراني سيلاحظ أنهما سيصطدمان في مكان ما لاحقا فالنموذج التركي يسحب البساط من تحت القضايا التي تتخذها ايران ذريعة و تستخدمها للارتقاء اقليميا .

-العلاقات التركية – العراقية :

و قبل هذا اتسمت تركيا في عام 1988 بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية يتحول موقفها اتجاه العراق من خلال :

-إظهار القلق و المخاوف مع تزايد قوة العراق الإقليمية إذ أعتبرت تركيا ذلك بمثابة تهديدا امنيا

-إبداء الدعم للولايات المتحدة الأمريكية في التفتيش عن أوراق الضغط الإقليمية على العراق

-استخدام ورقة المياه في الضغط على العراق ، و هي من ابرز المشكلات أمام العلاقات التركية العراقية.

-كما شكلت القضية الكردية في شمال العراق احد المشاكل التي كانت تؤدي إلى خلاف بين تركيا والعراق.

كما وقفت تركيا في علاقاتها مع العراق موقفا سلبيا على طول امتداد القدرة الممتدة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 ، و قد تضررت من الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ، و استمرت العلاقات إلا أن

تزامنت انتخابات عام 2002 ، تركيا مع أزمة الحرب على العراق من قبل دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و ساعد قرار البرلمان التركي برفض طلب الإدارة الأمريكية في استخدام قاعدة لضرب العراق [1].

المشكلة الكردية تعد من بين المشكلات الأساسية إذ تمثل هاجسا امنيا و سياسيا اجتماعيا متصاعدا لأغلبية الحكومات التركية المتعاقبة ، و تمثل العراق أهمية كبيرة في هذه المسألة بالنسبة لتركيا و ذلك لأكثر من سبب أهمها مسألة مدينتي الموصل وكركوك و وجود التركمان التي تهتم بهم تركيا بحكم انتمائهم لها ، وكذلك تؤثر القضية الكردية و انعكاساتها في العراق على الأكراد ووجود حزب العمال الكردستاني الذي يسبب تهديد لأمن تركيا في المنطقة .

و لذلك تعد قضية الأكراد في العراق عنصرا رئيسيا حدد طبيعة و مدى العلاقات القائمة بين العراق وتركيا منذ تأسيس الدولة العراقية 1921.

و في 1984م قامت حربا بين تركيا و حزب العمال ردستاني الذي ينادي بالانفصالية و هنا بدأت التدخلات لقوات تركية في مناطق شمال العراق ، و تغير الوضع تماما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في أفريل 2003 .

- كان للقضية الكردية تأثير منذ حرب الخليج الثانية بحيث ازدادت تدخلات تركيا في شؤون العراق بدعوى حماية حقوق تركمان العراق الذي يقدر عددهم نحو مليوني نسمة حيث تعتبرهم أنقرة امتداد طبيعيا لها كما يطلق على تركمان العراق الوطن .

و في ذلك الوقت انزعجت تركيا من المساعدات الإيرانية لأكراد العراق بسب الانعكاسات السلبية التي سوف تؤثر على تركيا و يرجع ذلك إلى اتساع حركة التمرد الكردي في شمال العراق و هناك اعتبارات أخرى ذات أهمية و هي :

[1]– فاطمة الزهراء فراجي ، **مقومات السياسة الخارجية التركية اتجاه جوارها الإقليمي** ، *مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية* ، (جامعة الجزائر3 : قسم العلوم السياسية ، 2015) ، ص65.

-زيادة توتر و تعقد الأوضاع الأمنية المضطربة في جنوب شرق تركيا في ظل تزايد نشاط حزب العمال الكردي .

-تهديد المصالح الاقتصادية لتركيا في شمال العراق و المرتبطة بالطريق البري بين تركيا و العراق .

-تهديد مصالح ووجود الأقلية التركية التركمانية في شمال العراق في ظل علاقات العداء و الشكوك المتبادلة بين الأكراد [1].

شهدت العلاقات العراقية – التركية فتورا على الصعيد السياسي بداية عام 2013 م على خلفية تباين وجهات النظر فيما يخص الشأن السوري ، إذ يرتبط البلدين بعلاقات تجارية واسعة النطاق تأخذ شكل استيراد العراق للبضائع التركية بكميات كبيرة ، مما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تشهد حركة دخول الشاحنات التركية إلى العراق بشكل يومي ، بالمقابل فإن العراق يصدر النفط المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالأراضي التركية ، مع زيادة قدرة العراق على التصدير و ضرورة فتح منافذ جديدة وقد تقرر فتح خط أنبوب نفطي آخر ، أنبوب نقل الغاز عبر تركيا ليكون عاملا توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين الجارتين ربما يعود بالمنفعة المشتركة عليهما [2].

– العلاقات التركية – الاسرائيلية

بعد انهيار الخلافة العثمانية و انكفاء تركيا في المجال الجغرافي الحالي و اقامة الجمهورية التركية فيها فقد كان لهذه الدولة علاقات متوترة مع العرب في فترات كثيرة من مراحل تاريخها .

[1]– زينب ماهر السيد مرسي ، **العلاقات التركية العراقية دراسة حالة الأكراد** . قسم الدراسات في العلاقات الدولية ، المركز الديمقراطي العربي.

[2]**قراءة في العلاقات التركية العراقية عام 2013م**

Aletejah tv.org /index.php/201

وقد بدأت العلاقات التركية الاسرائيلية بعد 1949، ومن الدول الأولى التي اعترفت بها هي تركيا سنة 1949 [1] وقد تم الاعتراف بإسرائيل تحت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية عليها وتم لاعتراف بها قانونيا في 1950 و تم تبادل البعثات الدبلوماسية [2] ، وبعد انتهاء الحرب الباردة كانت تركيا تري أنها بحاجة للحفاظ على أهميتها في ظل زوال خطر الاتحاد السوفيتي بعد انهياره وكانت أهم مرحلة للعلاقة بين البلدين هي المرحلة التي دخلت فيها العلاقات مرحلة جديدة من التعاون العسكري ، أو بالأحرى الاستراتيجي مع توقيع البلدين اتفاقا للتعاون العسكري ، وذلك من خلال التوقيع علي برنامج تعاون سري بينهما و التعاون الاقتصادي والتجاري وفي مجال السياحة و بيع المياه لإسرائيل وانشاء منطقة تبادل حرة .[3]

وتدرك تركيا أن علاقاتها بإسرائيل و إن سبب لها بعض الحرج فيما يخص رغبتها في الانفتاح علي الدول العربية و الاسلامية ،إلا أنها قد حولت هذه العلاقة من خصم إلى رصيد في علاقاتها بالمحيط الغربي من خلال ابداء الرغبة في لعب دور الوسيط بين العرب اسرائيل ، و قد نجحت في ذلك بشكل كبير في مسعاها حين تم الافصاح عن رعايتها للمفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب علي مدار عامين[4] .

لقد نجحت المساعي الحميدة تركية للوساطة بين سوريا و اسرائيل لرعاية مفاوضات السلام غير المباشرة بين الجانبين من أجل التوصل لاتفاق سلام سوري – إسرائيلي ، ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على سلام اسرائيل مع الفلسطينيين و للبنانيين و قد عقدت في اسطنبول في مايو 2008 و تلتها أربعة

---

[1] ابراهيم الداقوقي ، " **العلاقات الاسرائيلية – التركية في الذروة** . " *مجلة القضايا الدولية* ، (م . **7** ، ع . **325** ،25 / 03 / 1996) ، ص. 21 .

[2] عماد الضميري ، **تركيا و الشرق الاوسط** . (القدس : مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002) ، ص. 98 .

[3] عوني عبد الرحمان السبعاوي ، " **تركيا و الكيان الصهيوني : ميادين الشراكة الاستراتيجية** " ، م*جلة الفكر السياسي* ،(ع . **1** ، **12** أكتوبر **1997**) ، ص ص 152 – 157 .

[4] محمد عبد العاطي التلوتي ، المرجع السابق ، ص .99 .

جولات و لقد حظيت هذه الوساطة التركية بدعم أمريكي و أوروبي خاصة بعد لقاء أردوغان مع ساركوزي في دمشق نهاية سبتمبر 2009 [1].

وفيما يخص علاقات تركيا بإسرائيل فقد شهدت أزمة حادة عقب الهجوم الاسرائيلي علي سفينة مرمره التركية 2010 – 2013 شهدت استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهم.

3–العلاقات التركية – السورية

لقد شكلت **إتفاقية أضنة 1998** بين تركيا و سوريا نقطة النهاية لمرحلة طويلة من الصراع والتوترات بين الجانبين من جهة ، و نقطة بداية لتحول كبير في العلاقات نحو التطور الإيجابي و تعزيز العلاقات الثنائية .

لقد تطورت العلاقات بين البلدين بعدما سادها التوتر ففي 2000 – 2004 أخذت العلاقات منحنا تطوريا مهما إذ جرى توقيع العديد من العقود و الإتفاقيات على المستويات كافة (الاتفاق العسكري التركي – السوري 2002) [2].

دخلت العلاقات السورية – التركية بداية في القرن الواحد و العشرين ، مرحلة من التقارب النشط و بالتأسيس على تغيرات داخلية و أخرى ثنائية و إقليمية و دولية ، معززة باستعدادات و مدارك سياسية جديدة نسبيا لدى الرئيس السوري **بشار الأسد** ، رئيس الحكومة **طيب رجب أردوغان** اللذين عملا على تكييف البرامج و السياسات مع مشروع التغيير في العلاقات البينية ، و حدث نوع من إسقاط متعجل لأفكارهما على الواقع و هو ما أعطى انطباع أن الطرفين ربما يتجهان لتأسيس تحالف وثيق [3].

---

[1] فتيحة لتيم ،" **تركيا و الدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط** " ، *مجلة الفكر السياسي* ، (ع . 05 ، 4 / 4 / 2002) ، ص 219 .

[2] **العلاقات التركية – السورية " البعد التاريخي و الرؤية المستقبلية 1923 – 2013** ." *المركز السوري للعلاقات و الدراسات الإستراتيجية* ، (سوريا ، 2011) ، ص ص 19 – 23 .

[3] عقيل محفوض ، **سوريا و تركيا : نقطة تحول أم رهان تاريخي** .(قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012) ، ص 02.

إستمرت العلاقات بالتقدم و التطور حتى عام 2010 إلى أن بدأت الإنتفاضات في العديد من الدول العربية و التي أيدتها تركيا ، و بدأت معها مرحلة الدفء في العلاقات السورية – التركية بالتراجع حتى 2011 ، حيث إندلعت الإنتفاضة السورية ضد نظام بشار الأسد ، و قد ساندت تركيا الإنتفاضة منذ إنطلاقتها فكان هذا الموقف بداية النهاية لعلاقات متميزة بين البلدين ، لتبدأ منذ هذا التاريخ بالتراجع السريع وصولا إلى مرحلة القطيعة [1].

تميزت العلاقات التركية – السورية في بدايتها بالتوتر ، حيث أدت القضية الكردية دورا كبيرا و مؤثرا في العلاقات السورية – التركية ، خاصة أن تركيا تعتبر القضية الكردية ذات أهمية خاصة و تؤثر على الأمن القومي كي ، فقد أدت هذه القضية إلى زيادة حدة التوتر الحاصل في العلاقات التركية – السورية لمدة طويلة من الزمن ، وصلت بعض مراحلها إلى إمكانية حدوث نزاع بينهما حيث أتهمت تركيا بأن سوريا تقدم الدعم لمجموعات كردية تعتمد المواجهة المسلحة مع تركيا ، تتمثل في حزب العمال الكردستاني و هو ما أسهم العداء البلدين كما لاحظت تركيا أيضا بأن سوريا تدعم و تؤمن الحماية لعناصر حزب العمال الكردستاني و تسهيل عملياته ضدها خاصة في مناطق البقاع اللبنانية ، و كان رد سوريا بأنها عاجزة عن حماية الحدود السورية – التركية التي يبلغ طولها نحو (900 كم) ، و هي ذات طبيعة صعبة و أن القوات السورية مرابطة في معظمها على الحدود مع فلسطين و في لبنان .

2/النظام الدولي :

يحضر النظام الدولي بقوة في تحديد السياسات الداخلية والخارجية للدول، لذا فالنظام الدولي يصنع حدودا عليا ودنيا للسياسات الخارجية للدول في اطار السيطرة أو التحكم من قبل النظام العالمي متمثلا في الدول والوحدات الدولية الكبرى .

[1] المرجع نفسه ، ص 24 .

و تركيا التي حسمت في السابق خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب بمؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية ،استنكفت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدائرة الحضارية الاسلامية، اتجهت اثر التغيرات الجارية إلى انتهاج سياسة أكثر فعالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطي والقوقاز ، البلقان وأصبحت لاعبا أكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة.

وقد حرصت قيادات حزب العدالة والتنمية و الحكومة على كيد امتلاك رؤية جديدة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية وتصورات الدور التركي، تسم هذه الرؤية وفقا لأردوغان بالديناميكية و الحسم والحسابات العقلانية والطابع التعددي ، وذكر أردوغان في خطاب له في 22 كانون الأول 2004:"**أن التغير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم** "، وهو ما يفسر اعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية التركية من أجل نقل تركيا الي المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة.

ويؤسس البرنامج على ذلك أنه في هذه البيئة يجب على تركيا أن تعيد ترتيب علاقاتها وأن تؤسسها مع مراكز القوى على نحو يحقق تعدد البدائل و المرونة و تعدد المحاور .[1]

سنتطرق في هذا المحدد إلى العلاقات التركية – الامريكية و الروسية و الاتحاد الأوروبي

العلاقات التركية –الأمريكية

علي الصعيد اللوجيستي و الاستخبارات ، فقد اتسمت العلاقات بين البلدين بدرجة عالية من التنسيق الأمني و الاستخباراتي ، ومن ثمة تشكيل هيئة مشتركة بين البلدين للتنسيق في العديد من القضايا الاستخباراتية و قد زادت أهميتها كلاعب رئيسى في إطار ما يسمي " بالحرب علي الإرهاب "في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 حيث ساعدت تركيا وذلك بتسهيل استخدام أراضيها و مجلها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب

[1] محمد عبد العاطي التلوتي ،المرجع السابق ، ص ص ، 97 -80 .

علي أفغانستان أكتوبر 2001 وكان هذا الدور محل تقدير وإعجاب الولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت معنويا و رمزيا من مشاركة دولة مسلمة في اطار حربها علي أفغانستان[1]

هي علاقات متينة و قد وصلت إلى حد التحالف الاستراتيجي ، إلا أنه بدءا من 2003 سادها بعض التوتر بسبب الغزو الأمريكي علي العراق و رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية، لكن تبقي أنقرة جزءا مهما من منظومة السياسة الأمنية الأمريكية العالمية التي تنطلق من آسيا الوسطي القوقاز وتشمل بحر قزوين ، تركيا محوري فيها نظرا للعلاقات التاريخية و الثقافية بين الجمهوريات الاسلامية .

إن لتركيا دور فاعل ومؤثر في أي نظام أمني أو اقتصادي جديد في المنطقة و هذا تعزز نظرا لضعف وهشاشة النظام الاقليمي العربي وفقدانه الارادة السياسية الجماعية لحل أي أزمة عربية .[2]

قد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، لذا يجب العمل علي حمايتها من أي .يدات إقليمية ، سواء من جانب دول الجوار مثل سوريا ، العراق و ايران .

-العلاقات التركية –الروسية :

شهدت البيئة الجيوسياسية التركية ، تغيرات ملحوظة نتيجة الانقلاب المذهل في النظام الشامل للعلاقات الدولية انطلاقا من تفكك الامبراطورية السوفيتية وانهياره وحرب الخليج الثانية، وبهذا دخلت تركيا مرحلة انتقالية عميقة في علاقاتها الخارجية ، حينما قامت الحرب الباردة أخذت أمريكا تقيم أحلافا للإطاحة بالاتحاد السوفيتي لمحاصرته لأي مواجهة عسكرية محتملة ، وقد وافق ذلك أن الاتحاد السوفيتي أخذ يطالب تركيا بمقاطعتي

---

1 سوفيان مخنف ، "**السياسة الخارجية التركية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة سورية 1999 – 2015**" . *مذكرة نيل شهادة الماجيستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية* ، (جامعة الجزائر3 : قسم العلوم السياسية ، 2015) ، ص 64 .

2 حسين دلي خورشيد ، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** . (دمشق : منشورات اتحاد كتاب العرب ، 1999) ، ص ص، 21 – 23 .

قارس و أردهان وأخذ يهدد باحتلالها علي الرغم من أن اتفاقية أنقرة التي عقدت بين تركيا وروسيا نصت علي أنهما مقاطعتان تركيتان .

وحينئذ أصبح الجو مهيأ لإدخال تركيا في حلف الناتو الذي وضعها في خط الدفاع الأول أمام السوفيت مقابل معونات عسكرية واقتصادية ، بدأت تتدفق على تركيا بموجب مشروع مارشال كما انخرطت السياسة الخارجية التركية في استراتيجية الاحتواء الرئيسية التي تمت في الشرق الأوسط وآسيا الوسطي والقوقاز وكان ذلك في مرحلة أولى ، ويبدو أن السياسة الخارجية التركية أمست أكثر مقاربة لحدود امكانيتها تجاه روسيا.[1]

ان اتفاقيات الحد من التسلح بين موسكو و حلف الأطلسي ،لا تربح تركيا بقدر ما تفعل لأوروبا حيث انتقلت وحدات رئيسية في القوات المسلحة الروسية الي شرق الأورال ، مما خفف الضغط على الغرب و دفع به باتجاه تركيا لذلك كان إلزاما على تركيا أن تراقب عن كثب تحولات القوة الروسية خلال العقود المقبلة بصرف النظر عن التقدم الذي سجلته العلاقات الروسية الاوروبية.

بعد تمزق الاتحاد السوفيتي طرأ تبدل علي أولويات التركية فلم يعد الانضمام الي السوق الأوروبية المشتركة بأي ثمن شرط أولوية كما كان في السابق ، و قد فتح السقوط السوفيتي أمام تركيا أفاق جديدة لتؤدي دور القوة الاقليمية الاكثر مهابة في منطقة القوقاز وحوض البحر الاسود.

و هناك خارج إطار المنافسة التاريخية الروسية – التركية عامل محتمل قد يؤدي إلى زيادة التقارب بين تركيا و روسيا وهو توسع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق و الذي يتجاهل في الوقت نفسه كلتا الدولتين ويمكن لهذا التجاهل أن يولد أبعادا جديدة للعلاقات الروسية – التركية ، كما يمكن للعلاقات بين الدولتين أن تؤثر علي وازنات العالمية ، و أن تتحقق لهما قوة التأثير في العلاقات و التوازنات العالمية و لابد أن تؤثر هذه العلاقات

[1] محمد عبد العاطي التالوتي ،المرجع السابق ، ص ص ، 81 ـ85 .

علي توازنات الأوراسية بشكل كبير و أ تشكل ساحة جذب لكل من حلف شمال الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

العلاقات التركية – الأوروبية

تعد العلاقات بين تركيا و الاتحاد الأوروبي الممتدة منذ أكثر من أربعين عاما و حتي الان ، إمتدادا وانعكاسا للعلاقات التركية – الأوروبية ذات العمق التاريخي المتجذر ، و تنطوي هذه العلاقة على روابط وصلات بين الخلفية التاريخية و السيكولوجية ، و بين المشهد و الحالة الدبلوماسية العقلانية و هي الروابط التي أنتجت أبعادا تختلف عن علاقات تركيا بالمناطق الأخرى اختلافا كبيرا تفرض هذه التركيبة المعقدة التي تشكل وضع تركيا في القارة الأوروبية و علاقتها بالإتحاد الأوروبي ككل ، و مع كل دولة من دول الإتحاد الأوروبي علي حدة ، ضرورة تجاوز المقاربات التقليدية لتحليل السياسة الخارجية التركية ، يؤكد في هذا الصدد كل من أردوغان و داوود أغلو على أن إنضمام تركيا إلى أوروبا كعضو كامل العضوية هو خيار إستراتيجي بالنسبة لتركيا .[2]

لم تغير التداعيات و الأثار التي ترتبت على المتغيرات العالمية في المرحلة الحالية من أهمية تركيا للمنظومة الأمنية الأوروبية ، حيث موقعها الجيواستراتيجي و الجيوسياسي بالنسبة لأوروبا ، لكن بقيت قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أحد أهم محددات العلاقة التركية – الأوروبية ، فقد قدم رئيس الوزراء التركي الأسبق **أوزال** مذكرة طلب انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لكنها رفضت عام 1989 ، حيث تذرع الأوربيين بعدم قدرة الاقتصاد التركي في الإندماج بإقتصادياتهم نظرا لعدم تأهله و كذلك انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالملف الكردي و هيمنة المؤسسة العسكرية التركية علي الحياة السياسية .[3]

---

[1] أحمد داود أغلو ، **العمق الإستراتيجي : الموقع الاستراتيجي و دورها في الساحة الدولية** . تر : محمدجابر ثلجي ، طارق عبد الجليل ، (قطر : الدار العربية للعلوم الناشرون ، 2011) ، ص 270 .

[2] سوفيان مخنف ، المرجع السابق ، ص 66.

[3] فلاح مقداد صايل السرحان ،" اثرالمحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية – العربية 2002 – 2011" .مجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، (العدد 02 ، المجلد 06)، ص 233.

المبحث الثالث : الأصول القومية و الجغرافية للكرد

إن أصل الاكراد مزال محل نقاش ، إذ يعتبر من أبناء الكاردوخيين الذين شاهدهم كزنيفون ، و اتصل بهم عام (401ق م) عندما قاد العشرة آلاف من الجنود اليونانيين .

و قد تغير هذا الإعتقاد في الفترة الأخيرة ، فالإثنية الكردية هي نتاج تركيب عناصر مختلفة و التي تشكلت عبر التاريخ فالشعب الكردي قد وجد في جبال و مناطق كردستان التي يعيش فيها حاليا ، إلا أن الغموض مازال يكتنف أصل الأكراد و تاريخهم نظرا لعدم دراسة تاريخهم دراسة علمية ، وقد تمت دراسة هذا المبحث من خلال مطلبين :

المطلب الأول : الأصول القومية :

هناك نظريتان حول أصل الأكراد :

1–نظرية مينورسكي : الذي يؤكد فارسيتهم ، أي الأصل الهندو أوروبي (Hindo –Europen) و يعتقد انهم تحركوا في القرن السابع عشر قبل المسيح من منطقة بحيرة **أورمية** المجاورة نحو بوطان (Kenrites)

إن النظرية التي أقامها السيد **مينورسكي** عن اللغة و البراهين التاريخية ، و التى قرر بموجبها أن يصنف الأكراد مع الشعب الإيراني .

نظريته ناقصة و ذلك راجع إلي إهمال الأصول و السلالات المعقدة التي لم يندمجو بها .[1]

2–نظرية السوفيني مارا : الذي يؤكد أن طبائع الكرد الأصلية قد تأثرت بالأقوام الآسيوية الأخرى كالكلداتين و القوفقاسين ، الأرمن و يذكر **مينورسكي** في شرحه لنظريته أن بعض الرحالة الأرمن في القرن 19 ذكرو أن رؤساء بعض العشائر الكردية أخبروهم أنهم يرجعون إلي أصول أرمينية .

[1] عبد الحميد محمد فضلا سمر ، "**أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958 –1963**" .*مذكرة نيل شهادة الماجيستر كلية العلوم السياسية* ، (جامعة العراق : قسم العلوم السياسية ، 2012) ، ص ص 37 – 40 .

كما يري **مينورسكي** إستنادا إلى الحقائق التاريخية و الجغرافية إلى أن الأمة الكردية قد تشكلت بإندماج قبيلتين و توسعهم إتجاه الغرب ، أدي إلى اندماجهم في عدة سلالات خاصة بعد إحتلال الملك الميدي كياخ صار عاصمة الدولة الأشورية **نينوي** عام (612 ق .م) ، و توسعت دولته إلى أن وصلت حدود دولته إلى الغرب بالقرب من تركيا حاليا ، و ساهمو في تقوية دولة **أوراراتو** في منطقة بحيرة **وان** .

الأمة الكردية تتنوع من أربعة شعوب هي **كرمانج ، كوران و لور ، كهلر** و هم من أقدم الشعوب الآرية التي أقامت مدينة و أنشأت حضارة أرست قواعدها في هضبة إيران و البلاد المحيطة بها و استطاعت أن تفرض نفوذها علي القبائل الآرية الأخرى ، كما فرضت لغتها الكردية لغة عامة تستخدمها جميع القبائل في تلك الإمبراطورية الممتدة من منابع الدجلة و الفرات حتي خليج العرب عاصمتها **أكباتان** .[1]

كما ان هناك تقسيم آخر يقسم الأكراد بشكل أساسي إلى مجموعات ثلاث و هي **كرمانج ، كوران و لور،** تتوزع هذه المجموعات بين خمس دول هي **تركيا ، سوريا و العراق ، ايران و أرمينيا** ، و هناك شبه إجماع على أن آخر دولة جامعة للأكراد هي الدولة **الميدية** و التي تأسست في(القرن السابع ق.م) عند انتصار الميديين علي الأشوريين عام (612 ق. م) .

الأكراد هم واحدة من الجماعات الإثنية الرئيسية في تركيا ، و تشمل تسمية "الأكراد" جماعة ذات طابع ديني ، لغوي و مناطقي ، قبلي واسع ، لكنها في الإجمال تعبير عن قومية موجودة و لكنها لم تستطع حتى الآن أن تجسد كيان سياسي (دولة) ، و أكراد تركيا هم جزء من أكراد الشرق الأوسط اللذين يعتقدون أن منطقة كردستان هي وطنهم التاريخي ، و تقدر مساحة كردستان ب 410الاف كم^2، منها حوالي 194 ألف كم^2 في تركيا و يتوزع الأكراد خارجها في الجغرافيا المحيطة بها .

[1] المرجع نفسه ، ص 46

تقدر نسبة الأكراد في تركيا ب (25%) من السكان ، و هم يزيدون على 15 مليون نسمة ويرتكزون في (11مقاطعة) أو إقليم في جنوب شرقي البلاد و يمثلون ما نسبته (55.59%) من السكان في (19 مقاطعة) في شرقي و جنوب شرقي تركيا ، و إذا ما أعتبرنا (الزاز) كردا فإن النسبة تصل إلى (62.32%) لكنهم منتشرون في مقاطعات أخري .

الجدول رقم 01 يوضح لنا تقديرات بخصوص النسب المئوية للأكراد في الدول المجاورة (احصائيات 2010)

الدولة	تقديرات السكان (العدد بالملايين)	النسبة المئوية %
تركيا	14 – 19.50 (م)	17 % – 25
ايران	5 – 8 (م)	7 % – 10 %
العراق	4.5 – 7 (م)	15% – 23 %
سوريا	1.4 – 2 (م)	6% – 9%

المصدر: عقيل محفوض ، **تركيا و الأكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية** .

ان ثلثي الأكراد في تركيا هم سنة و يتبعون المذهب الشافعي ، في حين الأتراك السنة يتبعون المذهب الحنفي و أن ثلث الأكراد العلويين و ثمة جماعة تتبع المذهب اليزيدي ، و يتحدث الأكراد لهجات عدة **الكرمانجية و الزازائية** فروق لغوية كثيرة بينهم غالبا ما تتخذ طابع جهويا ، قبليا و مذهبيا مما يخلق تحديات علي صعيد الهوية الكردية[1] .

[1] عقيل محفوض ، **تركيا و الأكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية** . (قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012) ، ص ص 09 – 12 .

المطلب الثاني : الأصول الجغرافية

تعني كلمة كردستان **مناطق الكورد** ، و يقول البعض أن كلمة كردستان كلمة فارسية الأصل تتكون من مقطعين **كرد** ،و تعني شجعان و **ستان** بلاد ، و هي ليست دولة مستقلة محددة الحدود سياسيا يعيش ضمنها شعب متجانس و لكن اكثريته تنتمي إلى العرق نفسه و لم يظهر هذا الإسم إلا في القرن الثاني عشر خلال حكم السلطان **سنجر**[1]

يعيش الاكراد في شبه عزلة في أرضهم التي مزقتها الحدود السياسية بين دول العراق و ايران ، تركيا وأذربيجان سوريا و أرمينيا لتقسيم أرضهم كردستان إلى أوطان و شعبهم إلى أقليات ، و أرض كردستان أرض جبلية مضرسة تمتد فيها سلاسل جبلية شهيرة مثل **جبال البرز** ، **كردستان** و الأطراف الشمالية من **جبال زاجورس هضاب أرمينيا** ، **شرق هضبة الأناضول** فضلا عن شمال العراق مرتفعاته و سهوله أراضي كردستان تبلغ مساحتها(410 ألف كم^2) ، أي أقل قليلا من نصف مساحة مصر، نصف هذه المساحة تقريبا (194 كم^2) في شرق و جنوب شرق تركيا و (125 ألف كم^2) في الشمال و شمال غرب ايران (17 ألف كم^2) في الشمال و شرق سوريا ، ومساحات صغيرة في الأجزاء الجنوبية من أذربيجان وأرمينيا.

تبدأ حدود كردستان من شواطئ مضيق هرمز للمحيط الهندي ممتدة بخط مستقيم حتي ولايتي ملطية ومرعش ، و في الجانب الشمالي من هذا الخط إقليم كبير جنوبي بلاد ايران و العراق ، أذربيجان ، أرمينيا الصغري و الكبرى و يحدها جنوب العراق الغربي و ديار بكر [2].

---

[1] نيكيتين باسيلي ، **الكرد : دراسة سوسيولوجية و تاريخية**. تر : نوري طالباني ،(سليمانية : مكتب الفكر و التوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، ط 03 ، 2007) ، ص ص 23– 24 .

[2] سمير العيطة و أخرون ، **العرب و تركيا : تحديات الحاضر و رهانات المستقبل** .(الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2011) ، ص ص 74 – 76 ..

إزدادت قيمة كردستان بعد إكتشاف البترول ، و بكميات هائلة في كردستان العراق حقل كركوك في شمال ايران ،وفي جنوب شرق تركيا ، يقدر احتياطي البترول حوالي (45 مليار برميل) إضافة الى بعض الخامات الحديد ، الكروم ، الذهب ، اليورانوم ، الرصاص ، الرخام .

اللغة الرئيسية للاكراد هي اللغة الكردية ،وهي تنتمي الى العائلة اللغوية الإيرانية وتنقسم الى لهجتين : الكرمانجية (يتكلم بها اكراد تركيا ، العراق ، ايران) و السورانية تتحدث بها بعض المجموعات السكانية من الاكراد المنعزلين ، وهي الأقلية .[1]

تتحدد السياسة الخارجية للدول بمجموعة من المرتكزات و المحددات الداخلية و الخارجية ، فمن أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار ، لكن هذا المبدأ بدأ يتراجع مع بداية ثورات الربيع العربي ، حيث أصبحت تركيا محاطة بأزمات و مهددة مما استوجب تدخلها في هذه الثورات .

[1] فايز محمد العيسوي ، **مشكلة الأكراد : رؤية جغرافية** . 28 /02 /2012 .

Al akhbar . com mode / 177809 /22/02/2016

خريطة إقليم كردستان

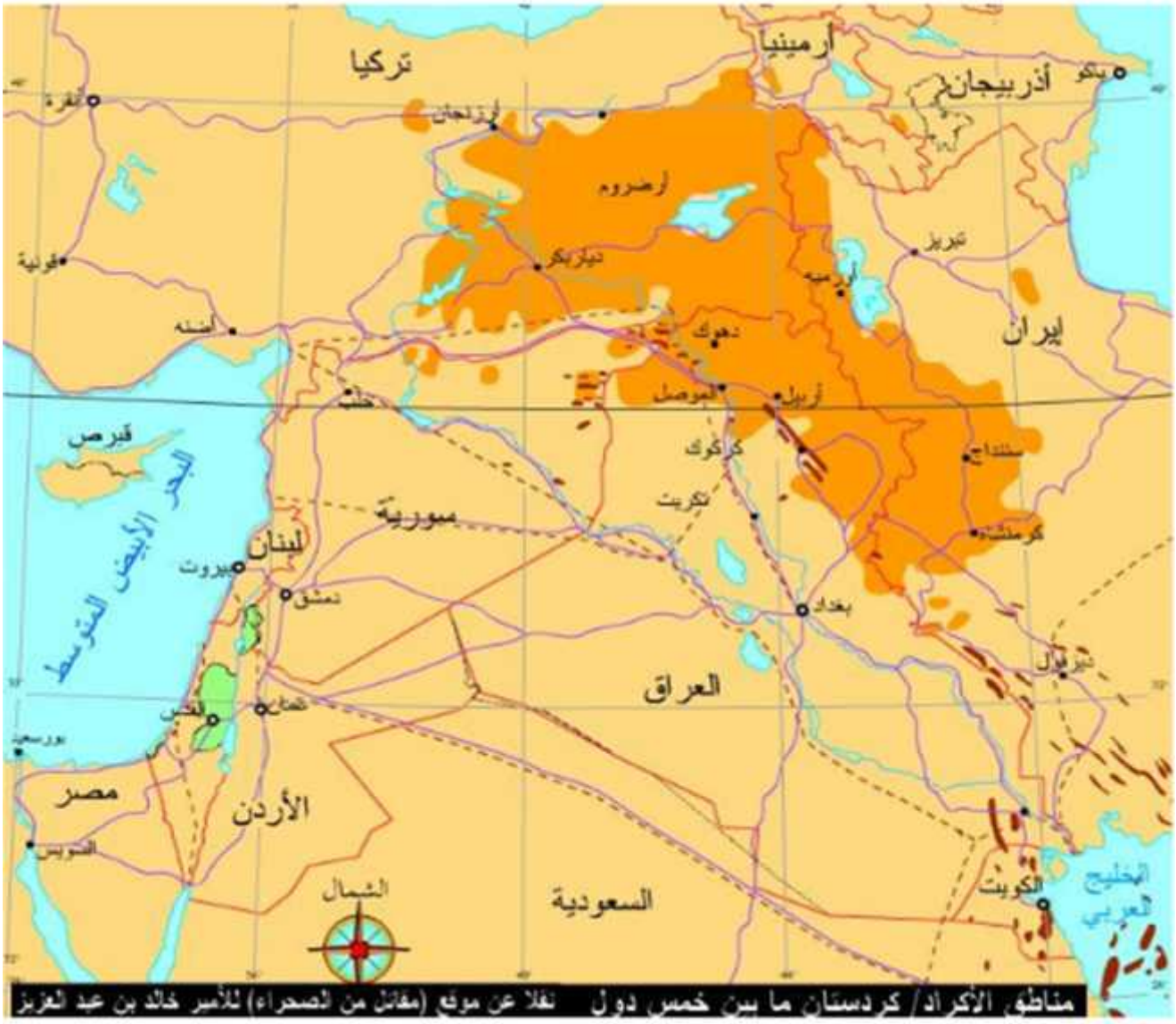

المصدر : ساره يونس كاكل ، **الأكراد و المناطق المتنازع عليها بين الفيدرالية و الصراع .**

الفصل الثاني:

تطور المسألة الكردية في تركيا

لا يخفي على المراقب أن سياسة تركيا في ظل حزب العدالة و التنمية شهدت تحولات اجتماعية وسياسية مهمة في الداخل ، و من بين هذه التحولات محاولة مقاربة القضية الكردية و حلها سلميا بما يحقق للحزب المزيد التطلعات تجاه الداخل و الخارج ، و ذلك من خلال الربط بين هذه القضية و الإصلاحات التي أجرتها الحكومة ، و انتهاج مساعي محددة تجاه القضية الكردية التي طرحها أردوغان في 2009 قبل أن يتراجع عنها لصالح خطة الانفتاح الديمقراطي و التي تبخرت لاحقا هي الأخرى ، كما اتخذت السلطات التركية سلسلة من إت مثل البث التلفزيوني باللغة الكردية ، حق التعليم باللغة الكردية في المدارس لكن بدون الإقرار بها دستوريا كلغة أم ، مع الاستمرار في سياسة وضع حزب العمال الكردستاني في خانة الإرهاب ورفض الاعتراف به ، مواصلة النهج الأمني ضده سواء في داخل تركيا أو خارجها .

ان المسألة الكردية في تركيا تمت دراستها من خلال سياسة الحكومات التركية تجاه الأكراد حيث تغيرت سياساتها ، فقبل كانت تعتمد على الخيار العسكري ، اما عند وصول حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم فقد اعتمد على الخيار الدبلوماسي .

و قد عنونت هذا **الفصل** تحت عنوان تطور المسألة الكردية في تركيا ، حيث قسمت الفصل إلى ثلاثة مباحث تضمن :

المبحث الأول : سياسات الحكومات التركية قبل حزب العدالة و التنمية

أما المبحث الثاني: سياسة حزب العدالة و التنمية تجاه القضية الكردية

أما المبحث الثالث : فقد تناولت فيه التوتر في الملف الكردي

المبحث الأول : سياسات الحكومات التركية قبل حزب العدالة و التنمية تجاه الأكراد

عانت تركيا منذ تأسيسها من مشكلة الأكراد ، و قد انتهجت عدة سياسات أمنية من أجل معالجة هذه المسألة و تم ذلك من دراستنا في هذا المبحث لسياسات الحكومات التركية تجاه الأكراد ، حيث تناولناه من خلال مطلبين :

المطلب الأول : سياسة حكومتا حزب الشعب و الحزب الجمهوري

بدأ **كمال أتاتورك** بتنفيذ مشروع الدولة التركية الجديدة عام 1923 ، من خلال إدماج الأقليات في النسيج التركي الكبير ، و تجاهل الوجود القومي للأكراد اللذين أطلق عليهم تسمية **أتراك الجبل** كما اعتبرهم أتراكا يجب تمدينهم و لم يركن الأكراد إلى الوضع الجديد و حاولوا تغييره بمختلف الوسائل ، و قد ثاروا من أجل أهدافهم القومية ثمانية مرات خلال حكمه أهمها، (**انتفاضة عام 1925 ، انتفاضة أغري 1928 –1930 ثورة درسيم 1936 – 1938**)[1] ، و قد قمع **مصطفي كمال أتاتورك** تلك الانتفاضات و الثورات بشدة من خلال تأسيس ميلشيات على غرار سابقاتها الفرسان الحميدية ، أسهمت بقسط كبير في عسكرة بعض القبائل الكردية التي قامت بدور حاسم في سحق الثورات الكردية ، حيث عاد الكرد إلى سيرتهم القديمة بأن يخوض بعضهم حرب ضد بعضهم البعض من خلال توسيع أعداد الجيش وتحديث أسلحته و تطوير مهاراته و تقسيم تركيا إلى أربعة مناطق عسكرية لتسهيل سيطرة الجيش على لاضطرابات و القضاء على أي حركة تمرد أو عصيان[2] .

---

[1] غازي فيصل غدير ،" **مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية : دراسة تاريخية** " . مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، (العدد 46) ، ص 05 .

[2] نيل بارك ، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق : المشكلات و الأفاق المستقبلية** .(الخليج : المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية ، 2005)، ص 21 .

كما قامت تركيا باتخاذ إجراءات تتعلق بتغيير ديموغرافية منطقة جنوب شرقي تركيا بسن **قانون الإسكان 1937** (**إعادة الإستطان**) الذي منحت الحكومة صلاحية القيام بإسكان غير الأتراك في المناطق التي تقطنها كثافة سكانية تركية .

و جراء تلك السياسات قام أهالي درسيم بتوجيه رسالة إلى عصبة الأمم المتحدة في 1937 ، يشكون إجراءات الحكومة التركية ضد الأكراد ، و عدم تنفيذ البنود الخاصة بالأكراد في **معاهدة لوزان 1923** مثل تحريم استخدام اللغة الكردية في جميع أنحاء منطقة جنوب شرقي البلاد و قيامها بسن قانون الإسكان 1937 .

إلا أن الأكراد لم يجدوا أي مساعدة من عصبة الأمم المتحدة ، على العكس من ذلك كانت بريطانيا تقف إلى جانب تركيا و الدول المجاورة لها في تبرير سياستها لقمع التمردات الكردية و العشائر الأخرى لحماية مصالحها و تطويرها .

دفعت هذه الدول بانضمامها إلى المنظومة إقليمية برعايتها لغرض تنسيق المواقف إزاء التحديات الداخلية و الخارجية ، و حل المشكلات التي تقف عائقا في طريقها ، ومن هنا كانت ولادة **ميثاق سعد أباد** بين تركيا إيران ، العراق و أفغانستان 1937 [1].

مات **كمال مصطفي أتاتورك** 1937 إلا أن رؤيته الأمنية و الاحتوائية للقضية الكردية ظلت تشكل أساسا من أسس تركيا الحديثة ، و هذا ما التزم به خلفه في السلطة **عصمت أنيونو** 1938 – 1960 مستفيدا من مستجدات الأحداث فقد جاءت الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) لتزيد من استخدام حالة الطوارئ .[2]

[1] غازي فيصل غدير ، المرجع نفسه ، ص06

[2] زانيا باشور ، "**العلاقات التركية الأوروبية : انعكاسات على القضية الكردية** "، *مجلة المستقبل* ، (العدد 07 ، المجلد 02 ، 2004) ، ص ص 08 – **10** .

لم تشهد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أي تغيير في التعامل مع المسألة الكردية على الرغم من ظهور بعض الانفراج على الساحة السياسية من خلال العمل بالتعددية الحزبية ، في عهد رئيس الوزراء التركي **عدنان مندريس 1950 – 1960** الذي أسس عام 1946 الحزب الديمقراطي و فاز بالأغلبية كاسحة في انتخابات (1950 – 1954 – 1957) على التوالي ، و الذي كان يطمح من خلال إعلانه عن انتهاء **المرحلة الكمالية** ، و إعادة النظر في المسألة العلمانية و إعادة الاعتبار للإسلام ، و لم يتضمن هذا الإعلان أي تغيير في المواقف من قضايا القوميات غير التركية ، بل ظلت تركيا تعمل على تعزيز رؤيتها الاحتوائية الداخلية ضد الأكراد لتشمل الإطار الإقليمي أيضا ، و لهذا الغرض عقدت حكومتا تركيا والعراق ميثاقا مشتركا ينص على تعاون الدولتين في مجالات الأمن و الدفاع في شباط 1955 ، و انضمت إليه كلا من **بريطانيا ، باكستان إيران** في وقت لاحق من العام نفسه ، و أصبح هذا التحالف يسمي **بحلف بغداد** .

رغم موت **أتاتورك** إلا أن هذا لم يفضي إلى إنهاء التعسف الممارس على الأكراد ، بل استمر فعلي الرغم من انتقال نظام الحكم من نظام الحزب الواحد إلي التعددية الحزبية 1946 و صعود الحزب الديمقراطي إلي الحكم ، إلا أنه فشل في وضع نهج لتعامل مع المسألة الكردية .[1]

عقد الكماليون عدة مؤتمرات منها **مؤتمر أرضروم 1919** ، (23 تموز إلى 07 أب) ، **مؤتمر في سيواس** في (4 – 12 أيلول 1919) تحت شعار **إنقاذ البلاد من التقسيم** ، هدفه حماية البلاد من التقسيم و اعتبار أن الأكراد هم أتراك الجبال ، و قد جدد الكماليون محاولتهم لتوحيد زعماء الكرد في شرق الأناضول و هناك

[1] معمر فيصل خولي ، " **المسألة الكردية في تركيا : من الإعتراف إلى الإنكار** " .مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية ، (2014/5/20 ، 2015/4/12) ، ص 02 .

هدة مهمة كانت إبان الفترة الواقعة بين بداية حرب الاستقلال و بين عقد معاهدة **لوزان 1923** على ضمان التأييد الكردي للحركة الكمالية [1].

– المطلب الثاني : الانقلابات العسكرية

قام الجيش في تركيا خلال سنوات 1960 – 1971 – 1980 – 1997 بأربعة انقلابات تحت شعار **حماية العلمانية و المبادئ الأتاتوركية** ،لم تشهد فيها تركيا الأوضاع السياسية و الاجتماعية في تركيا أي تغيرات أساسية و لم تجرئ على الاعتراف بأن ثمة قضية كردية في تركيا .

ظل دستور 1961 – 1982 ن على المبادئ الكمالية و قانون العقوبات التركي و كرسا سلطة الجيش في الهيمنة على الحياة السياسية في الوقت الذي أهملا الإشارة إلى وضع الأكراد و حقوقهم[2].

شهدت هذه المرحلة العديد من الظواهر السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في مقدمتها نشاط الأكراد في الانتماء إلى المنظمات اليسارية و الاشتراكية العلنية و السرية ، بل إن بعض الناشطين قاموا بتأسيس بعض ظيمات السياسية الخاصة بهم فقد أسس المحامي **فائق بوجاك** نائب أورفا الحزب الديمقراطي الكردستاني 1963 ، إلا أن الحزب تحول إلى العمل السري بسبب ملاحقة السلطة ومنع نشاطاته ، أيضا نشط الكرد في العمل الصحفي إلا أن الحكومة قامت بغلق صدور المجلات الكردية .

بضا قامت الحكومة بإصدار قانون من طرف مجلس الأمن القومي **قرار 2932** في 16 تشرين الأول 1983 يمنع التحدث باللغة الكردية .

حققت انتخابات 1969 وصول 71 نائبا كرديا إلى البرلمان التركي الذي فاز فيها حزب العدالة والتنمية ب (**46 %**)و فاز منافسه حزب الشعب الجمهوري ب (**27.4 %**) من الأصوات ، وصلت انتخابات

---

[1] اسماعيل أحمد سمو ، " **القضية الكردية فى تركيا فى أعقاب الحرب العالمية الأولي 1919 – 1923**" . *مجلة التربية و العلم* ، (العدد 2 ، المجلد 12 ، 2005) ، ص 87.

[2] غازي فيصل غدير ، المرجع السابق ، ص 20 .

05 حزيران 1977 (62 نائبا كرديا) للبرلمان ، ساند الأكراد حزبي الشعب الديمقراطي الجمهوري الذي حصل على (**213 مقعدا**) كان من بينهم (**39 نائب كردي**) ، و حصل حزب العدالة و التنمية علي (**189 مقعد**) و كان من بينهم (**23 كرديا**)

تحمل هذه الانتخابات و نتائجها بشائر حل أزمات تركيا السياسية و الاقتصادية المستعصية ، الأمر الذي دفع الأوضاع نحو الانفجار فقد اجتاحت تركيا موجة من العنف السياسي خاصة في المناطق الشرقية والجنوبية ذات الأكثرية الكردية [1].

في عام 1978 تم تأسيس حزب العمال الكردي –**بارتي كريكاراني** –المعروف باختصار (**pkk**) الذي أسسه **عبد الله أوجلان** رئيس رابطة الطلبة الأكراد في كلية العلوم السياسية ، و في ظل سنوات قليلة تمكن حزب العمال الكردستاني أن ينشئ أقوى التنظيمات السرية ، و تمركز في جبال **جودي** بولاية **حكاري** ذات الكثافة الكردية الكبيرة ، و أن يندمج مع منظمة الفدائيين البيشمركة لتكوين قوة عسكرية ضاربة حيث تمكن من تنفيذ أول هجوم مسلح في **15 / اب / 1984**[2] .

شكلت هذه العملية هزة سياسية و عسكرية للنظام السياسي و العسكري في تركيا ، حيث قام الرئيس التركي **كنعان أفرين 1917 – 1989** حيث يعتبر هذه العملية هي مؤامرة تحيكها السلطات الأجنبية التي ترمي إلي تقسيم تركيا .

بدأت حكومة **تورغت أوزال 1983 – 1989** المنتخبة بعد الانقلاب العسكري الثالث ، بالعديد من الإجراءات في الشأنين الداخلي و الخارجي للتقارب أكثر من متطلبات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي

[1] هنري باركي و اخرون ، **القضية الكردية في تركيا** .تر هقال ، (اربيل ، دارناراس للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2008) ، ص ص 43-44.

[2] خيرة ويفي ،" **تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي** ". مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، 2005) ، ص ص 93 – 94 .

1987،إلغاء جزئي للأحكام العرفية 1986 و الإبقاء علي ستة ولايات كردية ، أطرت في إدارة محافظة واحدة سميت بمحافظة **منطقة الأحكام العرفية** .

في عام **1987** ضيفت إليها خمسة ولايات كردية أخرى و قد شهد عهد **تورغت أوزال 1989 – 1993** نضوج فكرة ميلاد الجمهورية الثانية الداعية إلى ضرورة إعادة النظر في الأفكار الكمالية ككل .[1]

في هذا الإطار قدمت حكومة **يلديريم أق بولوط 1989 – 1991** مشروع **قانون اللغات المحلية** إلى رئاسة المجلس الوطني التركي الكبير في شباط 1990 لتشريعه و صادق عليه ، كما نص على إمكانية تكلم المواطنين بلغة غير التركية ، إلا أن اللغة الرسمية للدولة هي التركية و تتم في المعاملات الرسمية .

أما القانون الثاني فتمثل في مكافحة الإرهاب 1991 الذي يقر بإلغاء المواد (**140 – 142 – 163**) من قانون العقوبات التركي التي تضع قيودا على حرية إبداء الرأي و تشكيل الأحزاب السياسية الشيوعية والدينية ، إلغاء لقانون اللغات غير التركية .

قادت فكرة قبول مناقشة **إقامة الفيدرالية التركية – الكردية** لتشكيل تحول جديد في تاريخ تركيا والتي أدت بدورها إلى تطورها ، و قد قابل حزب العمال الكردستاني هذه الفكرة بموقف عملي إذ أعلن فيه أوجلان عن وقف إطلاق النار 1993 [2]، و بدأت المفاوضات عبر وسطاء عدة من بينهم **جلال طالباني** رئيس حزب العمال الكردستاني العراقي .

إلا أ هذه الأفكار و الخطوات المرتبطة بها قد تراجعت مع وفاة الرئيس **تورغت أوزال** المفاجئة ، فقد شددت **تانسو تشيللر 1993 – 1995** رئيسة حكومة تركيا في ظل رئاسة **سليمان ديميريل 1993 –**

---

[1] يلماز أنصار أغلو ، "**مسألة تركيا الكردية و عملية السلام** ." رؤية تركية ، (العدد 20 ، 2013) ، ص 01 .

[2] بهنان عزو حنا ، **قضية حزب العمال الكردستاني و انعكاساتها على العلاقات التركية 1984 – 2007** .*مركز الدراسات الإقليمية* ، (العدد 05 ، المجلد 12) ، ص 8 .

2000 على الخيار العسكري في التعامل مع المسألة الكردية ، و قد سعت للدخول إلى انتخابات عام 1995 بنصر القضاء على أوجلان .

اتجهت **تشيللر** لعقد الاتفاقيات التسليحية مع إسرائيل ، و طلب خبراتها المخابراتية لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني في داخل تركيا و خارجها ، في إطار الضغط الأوروبي لم تمضي سوي سنة واحدة حتى تراجعت عن ذلك ، و أعدت خطة لمنح الأكراد حقوقهم الثقافية تضمنت تدريس اللغة الكردية في المدارس كلغة اختيارية ، بث إذاعي و تلفازي باللغة الكردية و تأسيس مجمعين أحدهما للغة الكردية وثانيهما للتاريخ الكردي ، و الهدف من كل هذا هو محاولة تحسين صورة تركيا أمام المجتمع الدولي [1].

طالب **نجم الدين أربكان 1996 – 1997** وقف القتال بين الأتراك و الكرد و أن كلاهما ينتمي إلى الإسلام ، و عليه فالمؤسسة العسكرية التركية لم تنظر بعين الارتياح إلى دعوة أربكان و استعداد وزارته إلى فتح صفحة جديدة بين الطرفين صارعين فضلا عن تصاعد الأنشطة ذات الطابع الإسلامي ، هاتان القضيتان شكلاتا مدخلا للمجلس القومي التركي أن يعطي الضوء الأخضر بتدخل الجيش التركي في الشؤون السياسية للبلاد في منتصف 1997 وإجبار أربكان على الاستقالة وفرض حظر على حزب الرفاه[2].

المطلب الثالث : سياسة الحكومات بعد اعتقال أوجلان إزاء المسألة الكردية

كانت لمحاكمة أوجلان و الاعترافات التي م بها و الدعاية المضادة و الحرب الإعلامية ضده ، قد أوجدت ضرورة لعقد المؤتمر السابع لحزب العمال الكردستاني في 2000 ، في جبل قنديل بمشاركة 386 ممثلا للحزب في جميع أنحاء العالم .

---

[1] زينب ماهر السيد مرسي ، " **العلاقات التركية العراقية ... دراسة لحالة الأكراد 1991 – 2012** ". (الشرق الأوسط : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسية الاستراتيجية) ، ص 01 .

Democraticac . de / p 18020

[2] بهنان عزو حنا ، المرجع نفسه ، ص 12 .

و قد غير الحزب إستراتيجيته التي كانت قائمة على فكرة النضال بالسلاح و الأخذ بالنضال السياسي الديمقراطي ، و بالتالي تحويل الجناح العسكري للحزب إلى قوة الدفاع الشعبي ، و تغيير جبهة تنظيم النضال إلى الوحدات الديمقراطية الشعبية ، و إعادة انتخاب أوجلان زعيما للمنظمة [1].

إقدام حزب العمال الكردستاني على إصدار بيان في **27/ 2001/03** و بالتزامن مع ما قامت به الحكومة التركية بإعداد ميثاق العمل الوطني الذي يتضمن الخطوط العريضة لأهداف تركيا المستقبلية في الإنفتاح و إجراء الإصلاحات القانونية و السياسية و الاقتصادية في البلاد وفق معايير **كوبنغهاكن** ، و تقديمه إلى المفوض الأوروبي المسؤول في 2001 ببروكسل إيفاء بتعهدات تركيا للمجلس الأوروبي .

قام الحزب الكردستاني بمطالبة تركيا بأن يتضمن ميثاق العمل الوطني تعهدا بقيام تركيا بإلغاء أحكام الإعدام من قوانينها، مع المادة الثامنة من قانون الأحكام العرفية و المادة (**312**) [*] ، من قانون العقوبات التركي تزامن مع هذا التحول بإعتراف مجلس الأمن القومي التركي في 2000 بحق تدريس اللغة الكردية في تركيا بصورة فردية بعد السماح لهم بممارسة لغتهم في الحياة اليومية و التعليم و النشر [2] .

[1] عقيل محفوض ، المرجع السابق ، ص 80 .

[2] يلماز أنصار أغلو ، المرجع السابق ، ص 02 .

* 312 : قانون العقوبات التركي : تتضمن قيود على الرأي العام التركي و منع الأكراد من ممارسة حقوقهم في التربية و التعليم .

المبحث الثاني : سياسة حزب العدالة و التنمية تجاه القضية الكردية

بعد تأسيس الحزب في 2001 و فوزه بثلاث دورات انتخابية (**2002 – 2007 – 2011**) وركز ، على حقيقة مفادها أن القضية الكردية لا تنحصر في البعد السياسي و حسب بل تتعداه إلى قضايا اقتصادية واجتماعية و ثقافية ، وتمت دراسة هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب تمثلت فيمايلي :

المطلب الأول : مبادرة حزب العدالة و التنمية

رحب الحزب في برنامجه السياسي بخلق نشاطات سياسية ، ثقافية بلغات أخرى غير التركية ، و أعتبره كسبا هاما في تعزيز الوحدة فى تركيا ، و من نتائج هذه السياسة ظهور قناة تلفزيونية جديدة باسم (**TRT-6**) [1] تبث برامجها باللغة الكردية 2004[2] .

أطلقت تركيا لحل القضية الكردية خطة سميت بمشروع " **الأخوة و التضامن** " ، قامت بإجراءات للتوسيع فى الحقوق الثقافية للأكراد ، و عقد أردوغان العديد من اللقاءات مع مثقفي البلاد بما فيهم النخبة الكردية للتداول في طرق إنجاح هذه الخطة [3].

في **12 / 11 / 2009** ، تم عقد جلسة للبرلمان التركي لمناقشة إعلان الحكومة عن خطة شاملة تنهي الصراع المسلح و إجراء تغييرات جوهرية لقبول مطالب الأكراد الثقافية و السياسية في تركيا و تعيين نائب رئيس الحكومة **بولنت إرينتش** مسؤولا عن الملف الكردي و توليه أمر الحوار مع الأكراد [4].

---

[1] فادي محمود صبري صيدم ، **المعارضة السياسية فى تركيا (الإسلاميون نموذجا) 1996 – 2007**. *مذكرة نيل شهادة الماجيستر دراسات شرق أوسط فى العلوم الإنسانية* ، (جامعة غزة : قسم العلوم السياسية ، 2012) ، ص 178 .

[2] نوال عبد جبارسلطان الطائي، **متغيرات السياسة التركية اتجاه المسألة الكردية 1999– 2006** .مركز دراسات إقليمية .، (العدد 07 ، السنة 04 ، 2007) ، ص 16 .

[3] دلي خورشيد ، " **تركيا ورهاناتها على القضية** " . مجلة الوحدة الإسلامة ، (المجلد 134 ، السنة 13 ، 4143 هـ)، ص05 .

[4] يلماز انصار أغلو ، " **مسألة تركيا الكردية و عملية السلام** " . رؤية تركية ستا للدراسات ، (العدد 03 ، **2013**) ، ص **8** .

قامت حكومة **أردوغان** بالاتصال **بعبد الله أوجلان** ، و أشاعت من خلاله و دون أن تعلن ذلك رسميا إنها تواصل حوار سياسيا إلى خارطة طريق المسألة الكردية .

شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها و عرضها على الرأي العام ، ففي البداية عرفت **الإنفتاح الكردي** ، ثم ما لبثت أن عرفت بمسميات عدة **كالإنفتاح الديمقراطي** ، **مشروع الوحدة الوطنية** ، **المبادرة الديمقراطية** .

لهذه المبادرة غايتين من وجهة نظر الحكومة التركية :

1-التحول الجذري للنظام السياسي التركي الذي تشكل بعد الانقلاب العسكري 1980 من خلال توسيع فهم المواطنة ، الأمر الذي من شأنه إعادة تعريف المجتمع السياسي و تعزيز مشاركة المجتمع المدني .

2-وضع حد للصراع المسلح من خلال نزع السلاح و تسريح حزب العمال الكردستاني [1].

و هناك خمسة عوامل رئيسية ساهمت في صياغة هذه المبادرة :

- لما تكمل إحدى مبادئ الحكومة التركية **تصفير المشكلات مع الجيران** ، و تمنحها مصداقية داخليا وخارجيا و أنها تعد استجابة لانعدام الأمن داخليا ، بسبب إنشاء حكومة إقليم كردستان في العراق 2003.

-حزب المجتمع الديمقراطي (الذي تم إغلاقه في ديسمبر 2009 من قبل المحكمة الدستورية في تركيا) كان قد حصل على نسبة سويت غير مسبوقة في جنوبي شرق البلاد في الانتخابات البلدية التي جرت في مارس 2009 ، لذا حاولت الحكومة استمالة الهيئة الانتخابية الكردية للحصول على أصواتهم ، و كسب المقاعد التي خسرتها من خلال هذه المبادرة الجديدة .

-بعد فشل القضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق ، اقتراب وانسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق ، اضطرت حكومة حزب العدالة و التنمية إلى إيجاد حل جديد للوضع في

[1] معمر فيصل خولي ، المرجع السابق ، ص 03 .

جنوبي شرقي الدولة الذي أصبح صعبا ، و لاسيما مع المتغيرات التي طرأت على ميزان القوى عبر الحدود مع العراق.

-مايسمي بقضية **أرغينكيون** ، التي حققت أنشطة **الدولة العميقة** داخل تركيا و تحييد دور المؤسسة العسكرية ، أصبحت أفاق حل المسألة الكردية من خلال وسائل غير عسكرية .

-تشجيع الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته تركيا في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية على حل المسألة الكردية بطرق سلمية ، بالنظر إلى الحاجة الماسة لخفض النفقات العسكرية المبالغ فيها ، و كان دور تركيا كمركز لطاقة و مفترق خطوط أنابيب جزءا من المعادلة فعندما تحل تركيا المسألة الكردية فإنها ستكون قادرة على تأمين المناطق المحيطة بها لتحقيق مشاريع نقل الطاقة الجديدة بما في ذلك **خط نابوكو**[1] .

أسبوع من الانتخابات البرلمانية المبكرة في تركيا بدأت تنتشر لدي الرأي العام ، إدعاءات مثيرة حول احثات التي أجرتها حكومة حزب العدالة مع منظمة حزب العمال الكردستاني في مدينة **أوسلو النرويجية 2011.**

و بحسب ما يدعيه حزب الشعب الجمهوري ، أكبر أحزاب المعارضة في تركيا ، فإن حكومة العدالة تزعم للرأي العام عدم لقائها بحزب العمال الكردستاني مطلقا ، قد وقعت على اتفاقية ووعدتها بالحكم الذاتي للكرد .

زعم رئيس حزب الشعب الجمهوري **كمال كيليتشدار أوغلو** في لقاء تلفزيوني أن الحكومة قدمت وعودا لحـ ب العمال الكردستاني خلال مباحثاتهم في أوسلو و جزيرة إيمرالي قائلا "**لقد قدموا وعودا في أوسلو و إيمرالي** " قد اطلعت على عدد من الوثائق و هناك تعهدات .

[1] جوهانا نيكانين ، " **الهوية و السرد و الأطر : تقييم المبادرات الكردية في تركيا** " . ستا للدراسات ، (العدد 03 ، 2013) ، ص 29 .

ورد المتحدث الرسمي باسم حزب العدالة و التنمية **عمر تشيليك** على هذه الإدعاءات موضح ضرورة توثيق إدعاءات **كيليتشدرا أوغلو** و أنهم سيقومون باتخاذ الإجراءات اللازمة ، و إلا ينبغي على **أوغلو كيليتشدرا** تقديم استقالته .

في **18 سبتمبر 2012** أوضح **كوتش** أن الحكومة وقعت اتفاقا في أوسلو بحضور هيئة تحكيم بريطانية مضيفا أنه في **12 سبتمبر 2012** وجه أربعة عشر سؤال إلى رئيس الوزراء أنذالك **طيب رجب أردوغان** بشأن هذه الوثائق و قد أنكر أردوغان هذه الوثائق ، إلا أنه فيما بعد أعترف بها [1].

دعوة زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل عبد الله أوجلان من أجل هدنة أتت بعد أشهر من المفاوضات مع السلطات التركية ، و يمكن رد توقيت مثل هذه المفاوضات جزئيا إلى البرغماتية التركية .

أدركت تركيا أن ثورات الربيع العربي هو حركة من أجل تقرير المصير ، و من شأنه أن يؤثر كثيرا في المطالب الكردية ، ففي النهاية بناء دولة كردستان الكبرى المستقلة ، لذا من المحتمل جدا أنه عقب تفكك نظام الأسد سيجري تأليف حكومة كردية تتمتع بحكم ذاتي في الشمال السوري مع وجود حكومة إقليم كردستان العراق ، و الإقليم الكردي السوري المتشكل حديثا في سوريا ، فضلا عن الإقليم الكردي الإيراني فإن كل هذا يجعل تركيا لا تري سوي كيانات كردية عند حدودها الجنوبية [2].

الأمل الوحيد لاحتواء هذا الصعود الكردي بالنسبة لتركيا هو الشراكة مع الأكراد في إطار الفيدرالية والحكم الذاتي ، و يحاول أردوغان الحد من التنازلات للأكراد تركيا ، بينما يعزز العلاقات مع أكراد العراق (العلاقات الاقتصادية حيث بلغ التبادل التجاري بين تركيا و كردستان العراق في نهاية 2013) (11مليار دولار

[1] جماعة غولن ، **"هل وعدت حكومة تركيا الكرد بالحكم الذاتي في أوسلو"** .مركز القاهرة للدراسات الكردية ، (العدد 01 ، 2015) ، ص ص 10 - 11 .

[2] أوميرتا شبينار ، **"تركيا : التسوية الكردية و الديناميات الإقليمية "**. مجلة الدراسات الفلسطينية ، (العدد 95 ، 2013) ، ص 22

أمريكي) ، ثم أن 70[1] % من مجمل التجارة الخارجية) و (مخزون الغاز و النفط في الإقليم الكردي) ، الأمر الذي يدفع إلى انفصال كردستان العراق عن بغداد .

قد يكون حزب العدالة و التنمية قد أدرك أن هذه المفارقة لم تعد مقبولة ، و هو ما دفعه إلى التفاوض مع زعيم حزب العمال الكردستاني ، مما جعل تركيا لم تستطع الحفاظ على إستراتيجيتها الكردية الإقليمية بينما تقوم بقمع الأكراد و عليها أن تقوم بتغيير عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني ، و تقديم صفقة أفضل للأكراد عساها تنجح في جذب كل من أكراد سوريا ، العراق لدائرة نفوذها .[2]

يحتاج اردوغان إلى أن يفهم أن نزع سلاح حزب العمال الكردستاني لن يأتي في بداية عملية السلام إنما في نهايتها و عليه أن يطالب بوقف إطلاق النار ، لكنها لا يمكن أن تكون من طرف واحد (الطرف الكردي) إلى استسلام فوقف إطلاق النار من الطرف الكردي أثناء المحادثات ، على تركيا أن تقوم بوقف عملياتها العسكرية ضد المتمردين في جنوب شرق البلاد و في شمال العراق .[3]

وأخيرا علي تركيا التفاوض ليس مع حزب العمال الكردستاني فحسب ، بل مع الحركة السياسية الكردية أيضا الممثلة في البرلمان ، أيضا حزب السلام و الديمقراطية ، فخلافا لحزب السلام و الديمقراطية يمتلك الاعتراف القانوني و الشرعي لدي الأكراد بسبب علاقته الوثيقة بحزب العمال الكردستاني و اشتراكه في الحكم الذاتي الكردي و اعتراف أعضائه بالسيد عبد الله أوجلان زعيما للأكراد .

---

[1] وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، 2012 .

http // www.youtube . com/ watch v = pp gr6y Nbdiu

[2] عبد الباقي اليوسف ، ، " **اينما يعلو صوت الأكراد تعلو حراب تركيا** " .مجلة الحياة ، (05 / 3 /2016) ، ص 01.

[3] أوميرتا شبينار ، المرجع نفسه ، ص 23 .

لقد أن الأوان لحل الأسباب الجذرية للنزاع الكردي – التركي و هذا في ظل العقبات و انعدام الثقة بين الطرفين التي يمكن التنبأ بها ، و هذه النافذة التاريخية فرصة للسلام قد لا تدوم طويلا ، خصوصا إذا لم يتم اتخاذ خطوات عاجلة تجاه إجراء إصلاحات دستورية [1]

المطلب الثاني : مشروع الغاب

شرعت تركيا في مقاربة تنموية للمسألة الكردية انطلاقا من اختبارين رئسيين هما :

1-استحالة حل المسألة بالوسائل الأمنية و العسكرية

2- ناع بأن ضعف مستويات التنمية هو ما يشكل بيئة مناسبة نحو تبني خيارات راديكالية ، و في مقدمتها تأييد pkk و المنظمات المقربة له .

و يأتي في هذا السياق مشروع تنمية جنوب شرقي أناضول (GAP) الذي يستهدف تضييق الفجوة الحاصلة بين مناطق تركيا على صعيد التنمية البشرية و إزالة التفاوت الاجتماعي – الاقتصادي القائم على أساس اثني ، و قبل ذلك تغيير أو تفكيك المقاربة .[2]

و قد حدث تحول مماثل لدي الأكراد بعد استهداف حزب العمال الكردستاني المدارس و المؤسسات الحكومية في المناطق الكردية باعتبارها جزء من التتريك ، أعاد النظر في موقفه أخذا باعتبار التطورات التالية:

-تعد البني التحتية جزءا من متطلبات العيش و الاستمرارية للأكراد في جنوب شرقي البلاد

- دت البني الحكومية إلى زيادة القدرة علي التواصل بين الكرد ، فقد تجاوزت الفروق اللغوية و الإثنية

- ي منطقة المشروع (الغاب) تسعة محافضات هي : أيدمان ، بائمان ، ديار بكر ، كلس وغازي غينتاب ، ماردين، شانلي ، أورفا و سرت ، شرناك في حوضي الفرات و دجلة و في منطقة الجزيرة العليا .

[1] عبد اللطيف حجازي ، "**الأكراد و مستقبل تركيا** "*مجلة أوراق الشرق الاوسط* ، (العدد 66 ، 2015)، ص 211 .

[2] عقيل محفوض ، المرجع السابق ، ص ص 51 – 52 .

يستهدف هذا المشروع خلق مستويات تنمية أكبر لمناطق الكرد و تتمثل في :

1-تطوير البني الإنتاجية و الشغل للحد من البطالة

2-رفع مستوي الدخل في المنطقة من خلال تطوير البني الاقتصادية

3-زيادة مستوي مشاركة المنطقة في النشاط الاقتصادي للبلاد

و لعل الهدف الرئيسي للمشروع هو خلق بيئة تنمية و استقرار في المنطقة الكردية [1]

المطلب الثالث : الاعتذار أو المصالحة مع الذات

انفتحت تركيا تطورات سياسية غير مسبوقة ، من ناحية اعتراف الدولة بحدوث مجازر و تجاوزات عديدة في حق الأفراد ، و التعاطي مع أزمات و مشكلات موروثة عن الفترات السابقة .

وقد انطلق نقاش حاد من العقد الكثيرة بين تركيا و الأكراد و هي **مجزرة درسيم** التي حدثت 1937 اثر قيام الجيش التركي بإخماد ثورة مدينة درسيم وسط الأناضول ، و قد أعترف النائب **حسين أيغون** عن حزب الشعب الجمهوري المعارض (حزب مصطفي كمال أتاتورك) ، في نوفمبر 2011 بمسؤولية الحزب عن المجزرة ، و رأى أنها مسؤولية الدولة و عليها الإعتذار .[2]

و قد قدم رجب طيب أردوغان اعتذارا باسم الدولة التركية عما جرى ، ووجه انتقاد حاد لحزب الشعب جوري (المعارض) ، حزب أتاتورك المسؤول عن المجزرة ، كما حاول تخفيف الاحتقان الذي سببته حملته الانتخابية و سياسته التحريضية تجاه الأكراد و العلويين .[3]

و قد أشارت رئيسة نقابة محامي تونجلي (أودرسيم) **فاطمة كلسن** إلى أن الاعتذار التركي بداية مشيرة في المقابل إلى ضرورة القيام بخطوات إضافية :

[1] عقيل محفوض ، المرجع نفسه ، ص 55 .

[2] زينب ماهر السيد مرسي ، المرجع السابق ، ص 01.

[3] المرجع نفسه ، ص 03 .

-اعتذار البرلمان نيابة عن الدولة التركية

-إعادة إسم **درسيم** لمحافظة **تونجلي**

كانت الأسباب و الداوفع التي أثارها إعتذار أردوغان لدي شرائح سياسية و حزبية مختلفة ، فإن الإعتذار هو مدخل مهم لتح بق الإنفتاح المطلوب على القضايا الداخلية ، و تفكيك الإحتقان لدي مختلف التكوينات و الهويات التركية ، و هو خطوة تعزز مسار الدمقرطة في تركيا[1] .

[1] زينب ماهر السيد مرسي ، المرجع السابق ، ص2.

المبحث الثالث : التوتر في الملف الكردي

قام رئيس الحكومة **طيب رجب أردوغان** و رئيس الجمهورية **عبد الله غول** و مسؤولين آخرين بزيارات عديدة لمناطق الكرد ، و أطلعو على المطالب السياسية و المحلية ، كما قام رئيس حزب الشعب الجمهوري (بارض) بزيارات مماثلة و ألتقي بقيادات و النخب المحلية و تعرف على المطالب الرئيسية ووعد بتوسيع صلاحيات الحكم المحلي ، و سياسات الهوية الثقافية .

و يبدو أن المعارضة التركية تميل بدورها إلى خيار التفاوض مع القوى الكردية المؤثرة ، فقد ذكر رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض **كمال كيلتشدار أوغلو** – خلال زيارته إلى مدينة فان و مدن أخرى في جنوب شرقي البلاد بتاريخ (16-2011/02/20) ، أن حزبه يسعي إلى مناقشة المسألة الكردية في إطارها الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي .

ن المبادرة الكردية يزداد الحديث عنها في فترة الانتخابات ، أو في فترات التأزم السياسي و الصدام المسلح مع حزب العمال الكردستاني أكثر منه في الأوقات العادية ، و من ثم فإن حزب العدالة و التنمية وحزب الشعب الجمهوري المعارض يزيدان من توتر الموضوع في الخطاب السياسي و اللقاءات العامة ،و هذا من مؤشرات التنافس بين الحزبين على أصوات الأكراد المؤثرة في الانتخابات .[1]

و يمكن التركيز في المبحث على ثلاثة مطالب تمثلت فيما يلي :

[1]– عقيل محفوض ، المرجع السابق ، ص 94 .

- **المطلب الأول : الانتخابات و الأزمة البرلمانية**

بدءا من الانتخابات المحلية التي جرت في 2008 وصلا إلى الانتخابات البرلمانية 2011 ، حيث الغليان الكردي القومي على وقع انضمام العديد من الفعاليات السياسية و الاجتماعية و البرلمانية لحركة الإضراب عن الطعام من قبل مساجين في السجون التركية[1].

و في2011 تم الإعلان رسميا من طرف طيب رجب أردوغان شخصيا أن هذا العام هو عام لحل المسألة الكردية ، و أن فوزه في الانتخابات البرلمانية في 12 حزيران 2011 ، سيعني الإعداد لدستور جديد يتم التوافق عليه مع مختلف التيارات و القوي السياسية و الإثنية ، و طرحه لاستفتاء عام و قد خص أردوغان المناطق الكردية – خاصة عاصمة الأكراد الإقليمية **ديار بكر** .

وساعده في ذلك توقعات كردية بأن تركيا ستدخل في مرحلة جديدة بعد 12 يونيو 2011 ، إلا أن السجل الانتخابي لحزب أردوغان أوقعه في صراع مع حزب السلام و الديمقراطية الكردي و مع القوى الكردية المعارضة ، الأمر الذي أخرج أردوغان عن سياق حملته ، و جعله يصدر تصريحات و مواقف سلبية و صادمة من المسألة الكردية ، و من رمز الكرد في تركيا عبد الله أوجلان ، و قد قال أردوغان " **انه مادام أوجلان حيا فلن يحدث تقدم في حل المسألة الكردية ، و لو كنا نحن في الحكومة حينها لكنا نفذنا حكم الإعدام به أو استقلنا** ".

كما حذرت النائبة الكردية **أيصل توغلوك** من أن " **الأمور السيئة قد تحصل** " ، و ذلك ردا على العبارة التي أطلقها الرئيس عبد الله غول عام 2009 قائلا " **إن الأمور الإيجابية قد تحصل** " في إشارة إلى احتمال نجاح خطة "الانفتاح الديمقراطي" خلال ما بدا أنه بداية الربيع الكردي حينها ، و قالت **توغلوك "عندما لا تفعل الدولة شيئا لحل القضية الكردية ، فعندها يصبح على الشعب أن يرسي ديمقراطيته الخاصة ...إن**

[1] خورشيد دلي ، " أردوغان و أكراد سوريا ." مجلة الوحدة الإسلامية ، (العدد 140 ، 2014) ، ص 02 .

شعبنا منظم لدرجة كافية حتي يستطيع وضع نظام خاص بنا [1]**، لأن الإستمرار في الحياة من دون وضعية قانونية خاصة بالأكراد غير ممكن بعد اليوم** " و تابعت لا نعلم ما إذا كان ذلك سيحصل على الطريقة السورية أو المصرية ، لكننا سنحصل حقنا ، و سندافع عنه مهما كلفنا الأمر .

قرر حزب السلام و الديمقراطية الكردي مقاطعة النواب الكرد (36) المنتخبين للبرلمان ، لكن أي المجلس الأعلى للانتخابات في 06/22 /2011 إبطال صحة انتخاب **خطيب دجلة** بحجة صدور حكم بسجنه لمدة 20 شهرا بتهمة الدعاية الإرهابية في إشارة إلى تأييده حزب العمال الكردستاني[2] .

بذلك حصلت على مقعده مرشحة من حزب العدالة و التنمية الحاكم الذي بات يشغل 327 مقعدا من أصل 550 في البرلمان[3] .

و قال النائب الكردي **شرف الدين الشي** لن نذهب إلى البرلمان قبل أن يتخذ البرلمان و الحكومة إجراءات عملية لمعالجة هذا الظلم ، و تقديم فرص لقرار يمهد الطريق لسياسات ديمقراطية ، و كان يفترض أن يفرج عن **دجلة** بسبب انتخابه عن إحدى دوائر ديار بكر[4] .

إن مقاطعة 36 نائبا كرديا لأعمال البرلمان التركي ستعكس صورة مشوهة لمسيرة الديمقراطية في تركيا خاصة النواب الأكراد الفائزين في الانتخابات الأخيرة يمثلون إرادة ما يزيد عن 03 ملايين ناخب أعطوا أصواتهم لهؤلاء النواب الأكراد (هذا حسب تعليق الكاتب التركي جنكيز تشاندرا) ،لذا طالب بضرورة احتواء هذا الأمر و التوصل إلى حل سياسي يتجاوز هذه الأزمة .

---

[1]- عائشة كربان ، **ربيع العرب يصيب اكراد تركيا بالعدوى** . (16-5-2011) ، (4-5-2016)

www.BBC Arabic

[2] أحمد موسي بدوي ، "**سياسة الدم : الصراع بين أردوغان و الأكراد فى تركيا** ".(*المركز العربي للدراسات* ، 2016) ، ص 03 .

[3] " **حزب العدالة و التنمية يبدأ رحلة البحث عن 13 نائبا لتصبح تركيا رئاسية** ". *جريدة الشاهد* ، (05 / 11 / 2015) ، ص 01.

[4]– **تركيا : النواب الاكراد سيقاطعون البرلمان** .

arabic(com/110623 turkey (2016/05/3) kurds parliments .www.bbc

قد وضع قرار النواب الأكراد مقاطعة البرلمان حكومة حزب العدالة و التنمية ، أمام تحديات سياسية و أمنية أيضا ، لاسيما أن أردوغان قد غير النظام السياسي في تركيا من برلماني إلى رئاسي .

– المطلب الثاني : إعلان حكم ذاتي

دعا عبد الله أوجلان الكرد إلى الاستعداد لإعلان الحكم الذاتي في الإقليم الكردي الرئيسي ، ديار بكر في (15 /01/ 2011 يكون بداية لمرحلة تاريخية جديدة و نظم حزب السلام و الديمقراطية (الكردي لعارض) مهرجانا انتخابيا ضم (80 ف مناصر) في مدينة ديار بكر تحت شعار كل مكتسبات الحركة الكردية مهددة من حزب العدالة و التنمية.

و قالت القيادية الكردية البارزة **ليلي زان** "ان عام 2011 هو عام حكم الأكراد لأنفسهم ، و بالتالي أن إعلان عن الحكم الذاتي هو نوع من المبادرة الرمزية و السياسية ، و قد تزامن مع الإعلان عن الشروط الكردية افقة على الدستور الجديد الذي يحاول حزب العدالة و التنمية تأمين توافق عام عليه و الشروط تتمثل فيمايلي :

-إقامة حكم ذاتي لمناطق الكرد و لا مركزية إدارية

-الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية

-إطلاق سراح أسري الحركة الكردية من السجون [1]

-انهاء الحملات العسكرية للجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني و إصدار عفو عام عن مقاتلي (pkk) ، و الزعيم الكردي عبد الله أوجلان 1998) .

[1]- عائشة كربات ، المرجع السابق .

و هذه أهم المطالب للأكراد ، و ارتفاع سقف الخطاب السياسي في المناسبات الرمزية و الأحداث التاريخية و يظهر ذلك من خلال الاجتماع الذي عقد في ذكرى مقتل **محسن ترقماز*** و قال **أحمد توركت** الرئيس العام **لمؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردي**، لقد ارتفعت أصوات الحرية و ثقوا أننا سنحقق حريتنا .

تم الاجتماع في ديار بكر بتاريخ 2011/07/10 و هو المؤتمر الذي تتمثل فيه الأحزاب و المنظمات الأهلية والمثقفين الكرد ، و صدر عنه بيان جاء فيه أن الشعب الكردي يعلن ولادة سيادتنا الديمقراطية في إطار الحكم الذاتي الكردستاني الديمقراطي ، الذي ينتمي إلى وحدة الدولة التركية علي قواعد التفاهم والوطن المشتركين ووحدة الأرض ، و السعي إلى أن تكون أمتنا ديمقراطية .

دعي البيان جميع الأكراد إلى التعريف بأنفسهم بأنهم مواطنين في الإقليم الكردي المحكوم ديمقراطيا وذاتيا وبرر البيان ولادة الحكم الذاتي الكردي بالإبادة التي تمارسها الحكومة التركية بحق الأكراد رغم التغيرات الإيجابية.

ما شدد أن المساعي التقسيمية بين الأكراد و الأتراك مازالت جارية بدليل رفض إطلاق سراح نائبنا المنتخب **خطيب دجلة** ، بالإضافة إلى الإبادة الثقافية الممارسة ضدنا و ضد لغتنا و حضارتنا و تجاهل حقوقنا كشعب ، و دعوة المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالحكم الذاتي للكرد ، و أن حل القضية الكردية لن يكون إلا باعتراف بالأكراد كمواطنين[1].

- المطلب الثالث : السياسات الأمنية و العمليات العسكرية

حدث صدام مسلح في 2011/07/10 بين المقاتلين الأكراد و الجيش التركي في مقاطعة ديار بكر ولم تفضي مبادرات وقف إطلاق النار من جانب واحد إلى تخفيف العمليات الأمنية ضد الحزب الكردي وقد

* هو احد مؤسسي حزب العمال الكردستاني ، قتلته السلطات الامنية التركية ، 28-3-2011.

[1]- عقيل محفوض ، المرجع السابق ، ص 102.

طلب **أوجلان** من رئيس الوزراء التركي **أردوغان** إعلان وقف العمليات العسكرية و الأمنية ، لأن هدنة دائمة لن تتم إلا بوقف المعارك بين الطرفين.

أعلن الجيش التركي أنه سيتبع إستراتيجية جديدة للتصدي للإرهاب ، تتضمن جميع الضباط المدربين والمهيئين لعمليات خاصة و مناورات ، و إرسالهم إلى الأماكن الحساسة التي تجري فيها المواجهات مع حزب العمال الكردستاني ، و تعزيز القوات العسكرية و قوات مكافحة الإرهاب ، و العدول عن إرسال الجنود العاديين أو جنود الخدمة الوطنية إلى مواقع المواجهات .

لقد أجرت القوات المسلحة التركية مباحثات مكثفة مع مسؤولين من مديرية الأمن العامة (فرع قوات المهمات الخ ة) ، نتج عنها الاتفاق على زيادة عدد الدورات التدريبية إلى جانب ترفيع عدد المتدربين إلى 600 أو 700 شرطيا لكل دورة .

تأتي قرارات الجيش و الحكومة في أعقاب الهجوم الذي تعرض له موكب رئيس الوزراء (أردوغان) قبل انتخابات 12 جويلية ، و المواجهات المستمرة مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني [1].

اتخذت الحكومة التركية بعد اجتماعات مجلس الشورى العسكري بتاريخ (1-4 / 2011/8) ، وبعد اجتماع رئيس الحكومة أردوغان بقيادة الجيش (2011/8/4) مجموعة من القرارات الهادفة لمكافحة الإرهاب*

-التنسيق الكامل بين الحكومة و قيادة أركان العامة و المخابرات و جهازي الأمن و الدرك لمكافحة الإرهاب

-التركيز على شرطة المهمات الخاصة و مضاعفة عددها ، و تجهيزها بأحدث الأجهزة و الأسلحة الثقيلة مع الحرص على عدم خلق "جو تنافسي " بينها وبين الجيش.

[1] سهير إبراهيم ، **أردوغان يدخل تركيا حقل ألغام من أجل** البقاء . *جريدة البيان* ، (21 / 10 / 2015) ، ص 02 .

* أعلن حزب العمال الكردستاني إنهاء وقف إطلاق النار الذي كان قد أعلنه جانب واحد ، و ذلك ردا على تصعيد السياسات الأمنية ، و عدم تجاوب الحكومة مع المطالب الكردية بإطلاق سراح الزعيم الكردي عبد الله أوجلان .

وقد علق رئيس الأركان الأسبق **ايلكير باشبوغ** على الأزمة المتصاعدة بين الدولة و الأكراد بأنه " **من دون انهاء وجود حزب العمال الكردستاني في منطقة جبال قنديل لا يمكن حل مشكلة الإرهاب** ".

وقال " **ان حزب العمال الكردستاني حركة منظمة جدا ، و ذات تدريب عال جدا ، و محاربتها في الجبال غير ممكنة إلا عبر القوات المسلحة النظامية** " .

قد توترت العلاقات بين سوريا و تركيا بسبب موقف الأخير من الأزمة السورية ، و برز تساؤل لدي الأتراك من احتمال عودة التنسيق بين سوريا و حزب العمال الكردستاني ، و قيام الأكراد بأعمال تستهدف الضغط على حكومة حزب العدالة و التنمية من جهة ، و عن إمكانية تأييده الأزمة السورية – و تداعياتها علي العلاقات بين سوريا و تركيا – إلى نوع جديد من التحالف أو التوافق الموضوعي بين الجانبين السوري – الكردي من جهة أخرى.

قال الرئيس التركي **عبد الله غول** في هذا السياق ، أن سوريا استضافت في وقت سابق أعضاء من حزب العمال الكردستاني ، و حثتهم على عدم القيام بذلك مرة آخري ، و أضاف " **أتوقع أن سوريا لن تدخل في لعبة خطيرة كهذه** " [1].

و قد تردد في وسائل الإ ٤م أن " حزب العمال الكردستاني " أرسل إلى سوريا موفدا كرديا من أجل حث مع مسؤوليها فيما يمكن القيام به ، و أن سوريا خصصت مخيما لمقاتلي حزب العمال الكردستاني بالقرب من قرية **رسوليان** الحدودية ، و أن الحزب يخطط لسحب أغلبية قواته من معسكرات شمال العراق إلى سوريا و التمركز عند نقطة الصفر من الحدود التركية – السورية بهدف تحريك العمليات العسكرية في مدن تعد هادئة ، و هي **شانلي – أورفة ، غازي عينتاب ، أدي يمان** .

[1] المرجع السابق ، ص 23 .

انتهجت الحكومات التركية سياسة القوة العسكرية اتجاه الأكراد حيث استخدمت جميع الوسائل للتخلص من المشكلة الكردية ، و لم تعترف أصلا بوجود قومية كردية في تركيا ، بل اعتبرتهم أتراك الجبل واعتمدت على الخيار العسكري لمواجهتهم ، لكن بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم تغيرت سياسة تركيا اتجاه الأكراد ، حيث قام طيب رجب أردوغان بتقديم إصلاحات و مبادرات و أعتمد على مبدأ الحوار لحل المسألة الكردية[1] .

[1] المرجع نفسه ، ص 24 .

الفصل الثالث:

رؤية استشرافية لمستقبل المسألة الكردية

في تركيا

اني تركيا شأنها شأن العديد من الدول في الشرق الأوسط من مشكلة الأقليات ، و أبرز هذه الأقليات الأقلية الكردية ترفض تركيا الاعتراف بها و ترفض أي تصورات حول إقامة الحكم الذاتي في الجنوب التركي أو صال و تحقيق الاستقلال ، إلا أن تحقيق الحكم الذاتي في العراق زاد من حدة المشكلة مما دفع بالدولة التركية لتصعيد السياسة الأمنية و أصبحت هذه المشكلة من أولويات السياسة التركية .

وسأحاول في هذا الفصل دراسة استشرافية لمستقبل المسألة الكردية ، و فق تقنية السيناريوهات الإستشرافية فإن مستقبل هذه المسألة يمكن دراسته من خلال ثلاثة سيناريوهات التي تتمثل في :

المبحث الأول : سيناريو الوضع القائم (السيناريو الإتجاهى) ، الذي تناولت فيه علاقة الأكراد بالدولة التركية وهي علاقة نزاع .

المبحث الثاني : السيناريو الثاني و هو السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي) الذي تناولت فيه العلاقة التعاونية بين الأكراد و تركيا و ركزت علي العلاقة الاقتصادية بين أكراد العراق و الدولة التركية.

المبحث الثالث : السيناريو الثالث فتمثل في السيناريو الراديكالي (الثوري) الذي يعني انفصال الأكراد عن تركيا .

المبحث الأول : سيناريو الاتجاهي (استمرار الوضع القائم)

تمثل هذا المبحث في دراسة السيناريو الإصلاحي أي الوضع القائم ، و تم دراسة هذا المبحث من خلال مطبلين تمثلا فيمايلي:

المطلب الأول : تعريف السيناريو الإتجاهي

قد قدمت عدة تعار يف :

إبراهيم العيسوي : هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي ، و ذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض .

إن هذا السيناريو يفترض الثبات في الظواهر و الأحداث ، و غياب أي عامل تحولي من شأنه تغيير تلك الظواهر و الأحداث .

فالسيناريو الإتجاهي (الخطي) يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل .[1]

هذا السيناريو يقوم على هيمنة الاتجاه الحالي في تقدم الظاهرة ،كما يركز على استمرار وديناميكية طبيعة المتغيرات التي تسيطر على الوضع الحالي مع إمكانية بقائها متحكمة في مستقبل الظاهرة

المطلب الثاني : النزاع الكردي– التركي

استمرار الصراع بين الكرد و الدولة التركية ، و ذلك بسبب وجود مجموعة من المؤشرات التي تعزز هذا السيناريو من قبيل عدم الاتفاق على إستراتيجية بين الطرفين و رفض فكرة التنازل لكلا الطرفين ، أي تغليب البعد النزاعي على

[1]– حسين بوقارة ، "الاستشراف في العلاقات الدولية مقاربة منهجية" . مجلة *العلوم الانسانية* ، (العدد 21 ، 6– 2004) ، ص187 .

البعد التعاوني و السلمي ، و ذلك من خلال العديد من المشاكل التي لاتزال محل نقاش بين الأكراد وتركيا ، فيما يتعلق بضرورة تقوية المقومات المعنوية الكردية داخل المجتمع التركي ، أما السبب الثاني فتمثل في قيام الدولة الكردية.[1]

يمكن التأكيد على سيناريو استمرار النزاع بين الطرفين من خلال ما نلاحظه من استمرار التجزئة و عدم التفاهم ن الأطراف المتفاوضة الكردية و التركية ، كما نلاحظ فإن تاريخ النزاع الكردي – التركي أنه لطالما تمكنت الدولة التركية من أن تكون في وضع المنتصر بحكمها أكثر تنظيما من الكرد ، التي بالرغم من المجهودات التي قامت بها لا تزال في موضع الضعيف ، لذلك فإن الدولة تركية في هذا السيناريو ستحاول تثبيت الوضع الراهن باعتباره ينصب في مصالحها.

من الناحية الواقعية نلاحظ أن تركيا لا تجد صعوبة كبيرة في فرض نفسها و تغليب سياستها ، خاصة و أن تركيا أصبحت لديها طموحات إقليمية ، لأنها أصبحت تمتلك نقاط قوة من سياسة خارجية و اقتصاد قوي و ثقافة جاذبة ما تجعل تركيا تركز على ضرورة الإبقاء على الوضع الراهن حتى و لو كان هذا الأخير عبارة عن نزاع .

أيضا ما يعزز سيناريو استمرار النزاع بين الأكراد و الحكومة التركية هو استمرار القادة الكرد في ربط علاقات مع منظمات و دول أجنبية تشك تركيا أنها تريد تقسيم تركيا من أجل إضعافها .

كما أن النزاع الكردي – التركي يتجه أكثر فأكثر إلى تكريس تركيا كدولة قوية في الداخل و في إقليمها وبالتالي ستستمر تركيا في التعامل مع الكرد و قضيتهم من منطلق نزاع ذو معادلة صفرية ، و بالتالي فإن قدرة الطرف الكردي في التأثير على تركيا في الجانب الاقتصادي تكاد تكون منعدمة تماما على اعتبار أن الاقتصاد التركي في نمو مستمر[2] .

ما يعزز استمرار النزاع هو" مسار الأمن " الذي تعتمده تركيا فيما يتعلق بالمسألة الكردية في تركيا ، فهي تعتمد ى خلق خطابات سياسية و أمنية تحذر من مزاعم الكرد و محاولة تضليل الرأي العام التركي ، و تخويفه بما يسمي **المسألة الكردية** و قامت تركيا بإنشاء جمعيات ومنظمات قومية تقوم بعملية أمنية من قبيل **جمعية أنقرة لعائلات**

[1] عبد اللطيف حجازي ، المرجع السابق ، ص 211 .

[2] المرجع نفسه ، ص 211.

الشهداء و التي تعتبر جمعية تهتم بعائلات الضحايا العسكريين الذين تم اغتيالهم من طرف عناصر حزب العمال الكردستاني .

إن سياسات الدولة التركية اتجاه الأكراد كأقلية عرقية هي في إطار الهيمنة الأيديولوجية الأتاتوركية أو الكمالية على مشروع الدولة التركية منذ نشأتها ، فالدولة التركية تأجج من استمرار النزاع بينها و بين الكرد لأنها تستمر و لو بصفة غير مباشرة في تبني الإيديولوجية القومية التي ترتكز على التعظيم المبالغ فيه للأمة التركية بمفهومها العرقي و اللغوي ، و المركزية المفرطة لثقافة و لغة و تقاليد الأمة التركية ، فهذا " **الإستعلاء القومي** " الذي تتبعه تركيا و الذي يعتمد علي التهوين و التحقير من الشأن الكردي و ثقافته من شأنه أن يجعل النزاع الثنائي متواصلا في الحاضر و المستقبل.

من جانب آخر فإن ما يطرح سيناريو استمرار النزاع الكردي –التركي هو الشك و الريبة التي تميز الكرد تجاه أي محاولات تركية للإصلاح ، فرغم بعض الطمأنينات التي قدمها **أردوغان** والتي أكد فيها على أنه عازم على إعادة حل القضية بالمزيد من حقوق المواطنة و المزيد من الرفاهية[1] .

[1] عقيل محفوض ، المرجع السابق ، ص103.

المبحث الثاني : السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي)

تمثل هذا السيناريو في دراسة العلاقة بين الأكراد و تركيا و التي تتمثل في حالة التعاون و قد تم دراسة هذا المبحث من خلال مطلبين :

المطلب الأول : تعريف السيناريو الإصلاحي

يعرف على أنه السيناريو الذي يقوم على إدخال بعض الإصلاحات و التعديلات ، بقصد الوصول بالاتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر من أجل انجاز حد أدني من الأهداف التفاؤلية.

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن هذا السيناريو يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على المشكلة محل الدراسة في المستقبل مع إحداث تغيرات في هذا السيناريو إلى الأحسن.

هذا السيناريو يركز على حدوث تغييرات و إصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة وهذه الإصلاحات الكمية و النوعية و قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية و نوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة و ل ذلك في نهاية المطاف يؤدي إلى الوصول إلى تحسين الظاهرة في اتجاه يسمح ببلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الراهن للظاهرة .[1]

– المطلب الثاني : السيناريو الإصلاحي : (التعاون الكردي – التركي)

عرفت العلاقة التركية – الكردية عبر مختلف مراحلها تغليبا للعنف و النزاع و السلاح علي الحوار ، سواء من طرف الأكراد ممثلا في حزب العمال الكردستاني أو من طرف الحكومة التركية، و التي كانت ترعاها المؤسسة العسكرية فكانت تركز على المقاربة الأمنية العسكرية هو المحدد الوحيد الذي يحكم هذه العلاقة .

[1] عبلة مزوزي، **العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة** . *مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية* ، (جامعة باتنة : قسم العلوم السياسة ، 2010) ، ص 136 .

الجمود في التعامل و التصلب في الآراء من قبل الطرفين ، أبقي المسألة الكردية تتراوح مكانها لعدة عقود توالت فيه حكومات لم تختلف في تعاطيها و تعاملها مع الملف الكردي[1]

أدي وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم 2002 بقيادة رئيس الوزراء **طيب رجب أردوغان** إلي تغيير المعطيات كليا ، إذ عمل الحزب على إحداث تغيرات سياسية و اجتماعية و اقتصادية إذ اقترح الحزب رؤية جديدة لمستقبل تركيا وراهن في ذلك علي العديد من المعطيات التي كانت على جدول أعمال تركيا ، سواء تعلق الأمر بقضايا ذات البعد الخارجي، كالعمل على تحويل تركيا إلى قارة كبرى و دفعها نحو الارتقاء الإقليمي و الدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة و جعلها نموذجا سياسيا و اقتصاديا على المستوي الإقليمي .[2]

أما على المستوي الداخلي ، فمن خلال العمل على إحداث قفزات نوعية في العديد من المسائل من قبيل الانفتاح الداخلي و دمقرطة الحياة السياسية ، إضافة إلى محاولة التعاطي الإيجابي مع المسألة الكردية التي شكلت حجرة عثرة أمام مختلف الحكومات ، و أحد أهم مشاكل تركيا بالإضافة إلى أنها مصدر تهديد رئيسي للاستقرار .

و بالتالي وجب العمل على حل هذه المشكلة و تسويتها ، و من هذا المنطلق سأحاول التأسيس لسيناريو تعاوني مبني على النظرة التفاؤلية حول مستقبل المسألة الكردية ، و ذلك انطلاقا من المبادرات و المساعي التي بذلت من الطرفين لحل المشكلة الكردية خاصة الطرف التركي ، حيث أقر حزب العدالة و التنمية جملة من الإصلاحات والمبادرات تجاه الأكراد ، للتوجه بها نحو الأمام و العمل على حلها و تسويتها سلميا .

شملت هذه الإصلاحات العديد من القضايا ، كالتعديلات القانونية بالإضافة إلى الحقوق الثقافية ، كما ركزت على المقاربة التنموية ، و التي تعد حسب أردوغان من الأسباب الأساسية للمشكلة ، إذ صرح بأن المشكلة الكردية في تركيا لا تنحصر على البعد السياسي ، و إنما تتعداه إلى قضايا اقتصادية و اجتماعية .

[1] سعيد الحاج ، **عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق الطرق** .(قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2016) ، ص07 .

[2] حسين علي باكير و آخرون ، **تركيا : بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** .(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010) ، ص17 .

كما تضمنت هذه الإصلاحات صياغة قوانين **كالقانون التعويض** ، **مشروع عودة المهاجرين** ، و بالتالي إمكانية إيجاد تسوية تخفض حدة النزاع و تحصره في الجانب السياسي بدلا من النزاع الأمني العسكري .

أهم المبادرات التي أقرتها الحكومة التركية :

-أقر البرلمان التركي في جويلية 2003 ، قانون جديد يقضي بتقليص مدة حكم عدد من مقاتلي حزب العمال الكردستاني ، الذين ألقوا بأسلحتهم و قدموا معلومات للسلطة التركية ، و أعلنت الحكومة التركية بأن أكثر من (300 سجين) ، شمله هذا القانون كما أعلنت أن (586 ناشط) عسكري من حزب العمال الكردستاني سلموا أنفسهم للسلطة .[1]

كما سمحت الحكومة بعودة عدد من سكان القرى الذين غادروا أراضيهم و قراهم لأسباب أمنية في إطار مشروع عودة المهاجرين ، و إعادة التأهيل في تركيا 2005 ، و قد شمل المشروع (14 مقاطعة) في جنوب شرق تركيا و ركز المشروع على ضرورة تأمين شروط الحياة المناسبة من خلال خلق البيئة الاجتماعية الضرورية و بلغ عدد العائدين إلى قراهم نحوى (187861) حتى أكتوبر 2010 .

إلى جانب مشروع عودة المهاجرين تم صياغة قانون التعويض الذي يعد أحد الخطوات المهمة للحكومة التركية اتجاه ملف المهجريين ، المتضررين من العمليات العسكرية و الأمنية خاصة المدنيين المتواجدين في مناطق الجنوب الشرقي لتركيا ، و الذين تعرضوا لأضرار في سياق المواجهات[2].

أما على صعيد الحقوق الثقافية ، فقد رحب الحزب في برنامجه السياسي بخلق نشاطات ثقافية بلغات أخرى غير التركية ، و أعتبر الحزب ذلك مكسبا هام في تعزيز الوحدة في تركيا ، ومن نتائج هذه السياسة ظهور قناة تلفزيونية باللغة الكردية في 2004 ، و هذا في خضم تطور يعد الأول من نوعه في تاريخ تركيا[3] .

---

[1] عبد الجبار سلطان الطائي ،"**متغيرات السياسة التركية تجاه مشكلة الأكراد 1999 – 2006**".مجلة الدراسات العلمية ، (العدد 07 ، 2007)، ص 14 .

[2] محفوض عقيل ، المرجع سابق، ص 84 .

[3] غازي غدير ، المرجع السابق ، ص 15 .

كما أجازت التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان التركي بعد استفتاء ديسمبر 2001 ، استخدام اللغة غير التركية مثل العربية – الكردية في الإعلام و النشر ، و رأي الكرد هذه الإصلاحات بمثابة اعتراف رسمي بوجود الكرد في تركيا ، و بموجب هذا التعديل صار للأكراد إمكانية استعمال اللغة الكردية في فصول الدراسة الخاصة وكل الميادين ناء المعاملات الرسمية ، كما عدل البرلمان فقرة حظر استخدام الأسماء الكردية على أن لا تتعارض مع الثقافة الوطنية و الأفراد و التقاليد ، أن لا تسيئ للرأي العام [1].

في سنة 2005 أثناء زيارته لمدينة **ديار بكر** (أغلبية كردية) ، أعلن أردوغان عن موقفه لحل الأزمة الكردية وركز على المقاربة التنموية مبني على قناعة بأن العامل التنموي و الاقتصادي هو الكفيل بتضييق الفجوة الحاصلة بين مناطق يا علي صعيد التنمية البشرية ، و إزالة التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي القائم على أساس عرقي وبالتالي طرحت الحكومة برنامجها في إطار خطتها لرفع مستوي التنمية في المناطق الكردية ، و تحدث أردوغان عن استثمارات ب (12مليار) خلال السنوات الخمسة القادمة في (73 مشروع) جزئي في تسع مدن أو مقاطعات حيث صرح أردوغان في رغبته عن تحويل مدينة " ديار بكر" إلى مراكز استقطاب للشركات الصغيرة و المتوسطة والكبرى [2]، كما وعد بخلق (3.8 يون) منصب عمل بالإضافة إلى تشييد البني التحتية كالمستشفيات والمؤسسات التعليمية ووسائل اتصال و غيرها ، و التي تعد من متطلبات العيش و الاستقرار لدي الأكراد ، فالمقاربة التنموية كفيلة باحتواء مصادر العنف و عدم الاستقرار و خاصة في جنوب شرق البلاد .

و استمرار لهذا النهج أطلقت حكومة حزب العدالة في 2009 مبادرة أخري سعيا منها لمعالجة و إصلاح الأوضاع الكردية ، و قد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشات معمقة ، و عرضها على الرأي العام و سميت

[1] عبد الجبار سلطان الطائي ، المرجع نفسه ، ص 15 .

[2] عقيل محفوض ، المرجع السابق ، ص 82.

* سبقت مفاوضات أمريلي مفاوضات اوسلو ، و التي كانت بين الحكومة التركية و أعضاء من حزب العمال الكردستاني ، جرت برعاية نرويجية واستمرت حتى 2011 ، و سرعان ما قطع حزب العمال الكردستاني الهدنة مع الحكومة التركية و شن هجوم عسكري و بالمثل ردت تركيا الأمر الذي تصاعد للعنف و توقف المفاوضات .

بالانفتاح الديمقراطي أو **مشروع الوحدة الوطنية** ، و ركزت على إجراء إصلاحات و تعديلات جوهرية كالحقوق لثقافية و السياسية ، منح مقاتلي حزب العمال الكردستاني عفو جزئي و تعيين نائب رئيس الحكومة **بولنت رايتش** مسؤول عن الملف الكردي و توليه أمر الحوار مع الأكراد .

عملية السلام ، و في سابقة هذه الأولي دخلت حكومة أردوغان 2012 في مفاوضات مباشرة ، في إطار محادثات السلام و تعتبر خطوة إيجابية تبعث على التفاؤل بمستقبل المسألة الكردية التي استمرت ما يقارب ثلاثة عقود و كانت مفاوضات **أيمريلي** بارقة بعد فشل **مفاوضات أوسلو***

تميزت مفاوضات أيم ي عن غيرها باعتمادها على أسلوب التفاوض المباشر من دون وساطة الدول الأجنبية [1]و عبرت المبادرات التفاوضية مؤشر إيجابي ، إذ أنها المرة الأولي تعترف الحكومة بأن **عبدالله أوجلان** المفاوض لمحادثات السلام يعد شخصية مركزية للأكراد .

تضمنت المفاوضات وقف الأعمال العسكرية من قبل الطرفين و الدخول في هدنة و تمخضت عن هذه المفاوضات دعوة وجهها **أوجلان** رئيس حزب العمال الكردستاني في مارس 2003 ، من أجل انسحاب مقاتلي الحزب ، وضعت البلد على عتبة تحول نموذجي كبير[2] .

تأسيس مستقبل العلاقات التركية – الكردية كان مبني على مجموعة من المبادرات و الإصلاحات ، التي طرحتها الحكومة التركية سعيا منها للوصول إلى نتائج إيجابية لمستقبل المشكلة الكردية ، و محاولة تسويتها وعلى الأقل حصرها في نزاع سياسي بدل نزاع أمني عسكري ، و بالتالي سياسة حكومة أردوغان مبنية على قناعة استخلصها بأن الوسائل التقليدية و العسكرية ليست بخيار ناجح لمعالجة المسألة .

[1] خولي معمر فيصل ، المرجع السابق ، ص ص 01 – 03 .

[2] أوميرتاتشينارا ، المرجع نفسه ، ص ص 01 -04 .

وعليه فمن الضروري إيجاد آليات و طرق جديدة تكون فيها لغة الحوار هي الغالب ، و عليه إذا تمكنت من تحقيق الانتقال في المسألة الكردية من خلال الإصلاحات* التي طرحتها و تعاطيها الإيجابي معها فإن نتائجها ستكون جيدة على صعيد السياستين الداخلية و الخارجية .

قدمت تركيا مثالا حيا لما تقدم لما تقدم ، فقد بلغت قيمة التبادل التجاري التركي – العراقي (**12 مليار دولار**) خلال **2011** ، فيما يتوقع أن تتجاوز 2012 لتبلغ (**20 مليار دولار**) ،في حين كانت صادرات تركيا إلى العراق عام 2003 بحدود (**940 مليار دولار**) ، فضلا عن التسهيلات الممنوحة لمرور البضائع التركية.

يحتل إقليم كردستان ثلثي الصادرات التركية إلى البلاد ، إذ قال وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية التركية **ظافر جالغليان** " إن التبادل التجاري بين تركيا و العراق بلغ في العام الماضي (**12 مليار دولا**) ، و هناك خطة لزيادة القيمة ب (**7.9مليار دولار**) ، و تأمل الحكومة أن يرتفع التبادل إلى (**25 مليار دولار**) بعد فتح معبر ثالث على **الخابور لانسيابية** نقل البضائع التركية إلى العراق ، و بعدها إلى (**30 مليار**) ، و تعمل تركيا على تأسيس منطقة تجارة حرة تربطها بالعراق ، الأردن و لبنان ، و تحتل قطاع المقاولات التركي بنصيب هام من إعمار إقليم كردستان ، إذ نفذ خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة مشاريع في الإقليم بقيمة (**05 مليارات دولار**) ، و هذه الأرقام توضح مدي أهمية العلاقات الاقتصادية و التجارية بين العراق و تركيا ، و يصل عدد الشركات التركية العاملة في كردستان العراق (740 شركة) ، من مجموع (1200شركة) أجنبية مسجلة في الإقليم ، و هناك (117 شركة) تركية تعمل في العراق في التجارة و الطاقة ، صناعات اخري[1] .

[1] أوميرتاتشبينارا ، المرجع السابق، ص04 .

؛ عن حاجة تركيا للنفط العراقي ، و خاصة فيما يتعلق بأنبوب التصدير من الحقول الشمالية عبر ميناء **جيهان التركي** ، فتركيا تمثل بوابة هامة لدخول العراق إلى الأسواق الأوروبية ، فجانب كبير من تجارة الشاحنات يعبر من الحدود التركية – العراقية تضفي دخلا جديدا لآلاف الأتراك [1].

[1] طلال حامد خليل ، **تركيا و النظام السياسي في عراق مابعد 2003** . *بحث مقدم الى مؤتمر كلية سكول للعلوم السياسية* ،(السليمانية ، جامعة ديالي ، 2013) ، ص 13 .

المبحث الثالث : السيناريو الراديكالي (الثوري)

سيناريو تتخوف تركيا منه و ذلك راجع إلى المطالب الكردية بانفصال عن تركيا و تحقيق الحكم الذاتي والإضطلاع إلى قيام دولة كردستان الكبرى ، و قد تم دراسة هذا المبحث من خلال مطلبين:

– المطلب الأول : تعريف السيناريو الراديكالي

يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات عميقة في المحيط الداخلي و الخارجي للظاهرة وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات و الاتجاهات السابقة للظاهرة ، ويقوم هذا السيناريو على التطورات و القفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة ، و في هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغييرا جذريا[1] .

– المطلب الثاني : سيناريو انفصال الكرد عن تركيا (الحكم الذاتي)

يفترض هذا السيناريو انفصال الكرد عن الدولة التركية ، و تأسيس دولتهم الخاصة بهم ، أين يمكنهم صياغة قوانين و تشريعات تصب في صلب ثقافتهم و عاداتهم ، و تكون مكيفة مع مختلف المقومات الكردية ، و هذا هو الطموح المرغوب فيه لدي غالبية الأكراد .[2]

يعتبر حلم الاستقلال أمرا مهما لدي غالبية الأكراد ، و ما يدعم سيناريو انفصال الكرد عن تركيا هو التطورات الأخيرة الحاصلة في سوريا ، العراق و الخريطة الجديدة التي يتم رسمها من طرف القوى الكبرى لإعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط ، بناءا على الورقة الطائفية و المذهبية و القومية ، فالأقلية الكردية في العراق و بعد اجتياح هذا الأخير ن طرف الولايات المتحدة الأمريكية أصبح لديهم إقليم خاص بهم يسمي **إقليم كردستان العراق** ، و يعتبر هذا

[1] مبروك ساحلي ، **مناهج و تقنيات الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في التخطيط** .(محاضرة ، جامعة الجزائر ، 2011) ، ص 04 .

[2] طلال حامد خليل، المرجع السابق ، ص 14 .

أخير بداية الحلم الكردي بالاستقلال ، و أحد أهم الدوافع المستقبلية التي ستسهم في انفصال الكرد عن تركيا ،عن هذه الأخيرة فالتجربة العراقية أغرت أكراد تركيا ، و هي بمثابة مؤشر انتقال النزعة الانفصالية لهؤلاء .

ما يؤشر كذلك على هذا السيناريو هو الاستقلال الطاقوي في إقليم كردستان العراق ، بمعني أن السلطات في هذا الإقليم لديها هامش من الاستقلالية في إنتاج و تصدير النفط ، و هذا ما سيؤدي إلى خلق دافع لأكراد تركيا من أجل الانفصال ، لطالما أن حكومة كردستان العراق تساعدهم ماديا و لوجيستيا ، على اعتبار أن كرد تركيا حاليا يعتمدون على الدولة التركية بحكم الإنتماء القانوني لها ، بمعني فكرة إمكانية استقواء الكرد على حكومة كردستان بحكم الاشتراك في القومية .

و يندرج الملف الكردي في تركيا ضمن سي أولويات و أهداف الحكومة الحالية (حزب العدالة و التنمية) سوية المسألة الكردية سيكون بمثابة انجاز كبير و حل لعقدة أزمة الجمهورية التركية منذ تأسيسها كما أن تسويتها سيجعل لتركيا عوائد كبيرة على صعيد السياسة الداخلية و الخارجية ، و بالتالي ليس غريبا أن هناك محاولات بذلت و بادرات طرحت لإيجاد حل للأزمة ، و إنهاء عقود من العمل المسلح ، و التدمير المتبادل الذي كلف الطرفين خسائر مادية و بشرية .

إن الإصلاحات التي طرحها أردوغان علي مختلف الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الثقافية .... دليل على وجود إرادة سياسية من النخبة الحاكمة في إيجاد حل للأزمة و إنهاء ملف القضية الكردية ، لكن العديد من المحللين و لمهتمين بالشأن الكردي – التركي ، يرون أن حزمة الإصلاحات التي طرحتها الحكومة ليست سوي نقطة بداية أو خطوة أولي في مسار حل وتسوية المسألة ، فعلى حكومة أردوغان أن تقدم صفقة أفضل بكثير للأكراد ، من تلك الإصلاحات و المبادرات ، و أن لا تكتفي فقط بعلاج الأعراض و إنما يجب أن تعمل على الأسباب الجذرية للنزاع و الذي هو بمثابة الجزء الأصعب في عملية الإصلاح[1].

[1] طلال حامد خليل، المرجع نفسه ، ص 14 .

كما أن المبادرات لم تثني الكرد و التخلي عن حلمهم الذي راودهم منذ تأسيس الجمهورية التركية ، كما أنها لم تلغي التطلعات القومية للكرد في الحصول على الحكم الذاتي و الرغبة في الانفصال ، خاصة في الأعوام العشرة الأخيرة و التي عرفت تصاعدا على نحو غير مسبوق ، سلوك القومي الكردي [1]، و ما قامت به حكومة حزب العدالة و التنمية من أجل تحسين الظروف الاجتماعية و الحقوق الثقافية للأكراد و في تركيا يفوق ما قدمته الحكومات السابقة ، لكن كل هذه زادت من تطلعات الأكراد نحو الرغبة في الحصول على الحكم الذاتي والانفصال.

و قد تخشي أنقرة من إحتمال تمكن الحكومة الإقليمية الكردية ، من حشد التأييد الدولي كحق جميع الأكراد في تحقيق مصيرهم ، ما قد يؤدي إلى دمج جنوب شرق تركيا مع منطقة الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق الأمر الذي قد يقود في النهاية إلى ولادة دولة كردية موسعة ذات سيادة .

و هذه المخاوف التركية إلا وليدة قناعة أنقرة بأن الاستقلال و السيادة التامين يشكلان الهدف النهائي للأكراد الموجودين على كلا جانبين الحدود التركية – العراقية ، من هنا يبدوا من المرجح لأي تقدم جدي نحو تأسيس دولة كردية مستقلة أن تخلق توترات داخلية في الدول التي تقييم بها أقليات كردية (تركيا – ايران – العراق – سوريا) و ربما يؤدي إلى مواجهات بين الدول[2].

مستقبل المسألة الكردية في تركيا ، يمكن أن نرجعه إلى السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي) و يظهر هذا من خلال الإصلاحات التي تقوم بها حكومة حزب العدالة و التنمية برئاسة طيب رجب أردوغان فيمكن لتركيا أن تتجاوز نزاعاتها الداخلية من أجل مصالحها سواء اقتصادية أو سياسية .

[1] أوميرتاتشبينارا ، المرجع نفسه ، ص 05 .

[2] بيل بارك ، المرجع نفسه ، ص 72.

الخاتمة

الخاتمة

نسوية القضية الكردية في تركيا باتت أكثر من قضية ملحة لصانع القرار التركي ، لا لوقف مسيرة القتل فحسب ، بل لتحقيق رؤية تركيا للمستقبل كما خطط لها حزب العدالة و التنمية في مؤتمره الأخير ، فدون إيجاد حل لهذه القضية لا يمكن يق الأمن و الاستقرار الداخلي في البلاد من جهة ، و من جهة ثانية لا يمكن تقيق تنمية شاملة و نهوض اقتصادي منشود ، و من جهة ثالثة كسب الأكراد في المناطق اللذين يتوزعون فيها بين سوريا و العراق ، إيران و تركيا و جزء صغير من أذربيجان ، حيث باتت قضيتهم تحظي باهتمام إقليمي و دولي و الأهم نزع هذه القضية التي هي بمثابة قنبلة في الخاصرة التركية قابلة أن تنفجر في أي لحظة .

و في العمق فإن تركيا أمام ما يجرى في سوريا تخشي من ولادة إقليم كردي في شمال سوريا يكمل الفيدرالية القائمة في كردستان العراق ، لتكون خطوة لا رجعة عنها في طريق إقامة دولة كردية مستقلة .

من خلال ما تقدم توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تعتبر القضية القضية الكردية في تركيا من أهم التحديات التي عانت منها منذ تأسيس الجمهورية التركية 1923 ، حتى الوقت الحالي و ذلك نظرا للسياسة التي اتبعتها مع المشكلة الكردية ، و التي استخدمت فيها القوة العسكرية ، و عدم الاعتراف كرد كقومية مختلفة عن الأتراك من حيث منحهم حقوقهم الثقافية و السياسية .

-ازدواجية الموقف التركي إزاء القضية الكردية ، فبينما تطارد الحكومة التركية عناصر حزب العمال الكردستاني و تصفهم بالإرهابيين فإنها من ناحية أخرى لها علاقات اقتصادية مع أكراد العراق ، و كان موقفها إيجابيا من خلال إقامة منطقة آمنة لهم على الحدود المشتركة بين البلدين ، و تتفق مع أكراد العراق للقضاء على قادة حزب العمال الكردستاني ، و يسعي أردوغان إلى التحالف مع أكراد العراق و كسبهم إلى جانبه دعما لسياسته الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، و على هذا الأساس تطورت العلاقة بين تركيا و إقليم كردستان بشكل غير مسبوق و لا سيما مع زعيم إقليم كردستان العراق (مسعود البرزاني) ، إلى درجة أن هناك من

يتحدث عن صفقة بين أردوغان و البرزاني في هذا الخصوص ، مضمونها اعتراف تركيا بدولة كردية في العراق مقابل دعم الأكراد لسياسة تركيا الإقليمية و تطلعاتها اتجاه سوريا و العراق ، إيران .

-إن حكومة أردوغان تسعى من وراء التقرب من القضية الكردية سلميا ، تحقيق جملة من الأهداف السياسية في الداخل التركي أهمها :

*كسب الأكراد كورقة انتخابية قوية في صناديق الاقتراع

*تمرير مشروع الدستور الجديد الذي يعد له البرلمان من خلال الحصول على موافقة النواب الأكراد في البرلمان .

*الحد من تصاعد نفوذ المعارضة التركية ، لاسيما حزب الشعب الجمهوري الذي بدأت شعبيته في ازدياد على وقع الخلاف مع أردوغان بشأن سياسته تجاه الأزمة السورية .

-عدم السماح بقيام فيدرالية كردية في شمال سوريا على غرار إقليم كردستان العراق ، في إطار الحسابات التركية التاريخية إزاء القضية الكردية ، و الإحساس بأن الربيع العربي خلق فرصة تاريخية للأكراد للتفكير بإقامة دولة كردستان المستقلة ، بعد أن حرمهم التاريخ و الجغرافية و الاتفاقيات الدولية من ذلك خلال القرون الماضية .

إن أردوغان يبدو في سياسته الكردية أمام محنة كبيرة فهو بات يجد نفسه أمام إقليم كردستان سوريا في الشمال بعد أن كان أمام إقليم كردستان العراق ، قبل أن تتحسن العلاقات بين البلدين في ظل الإستقطاب السني – الشيعي الحاصل في العراق و التوتر في علاقة تركيا بحكومة المالكي ، و في العمق يخشي أردوغان من تحول عفرين و القاميشلي إلى جبال قنديل جديدة ، بما يعني تصاعد قدرة حزب العمال الكردستاني الذي يشكل عقبة إقليمية في وجه سياسة أردوغان الإقليمية و الدولية و تطلعه إلى توظيف العامل الكردي في المعادلات الإقليمية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

- الضميري عماد ، **تركيا و الشرق الأوسط** .(القدس : مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002) .

- العطيه سمير و آخرون ، **العرب و تركيا : تحديات الحاضر و رهانات المستقبل** .(الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2011) .

- سبيتان سمير ذياب ، **تركيا في عهد طيب رجب أردوغان** . (الأردن : الجنادرية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2012).

-أغلو أحمد داوود ، العمق الإستراتيجي : **الموقع الإستراتيجي و دورها في الساحة الدولية** . تر: ثلجي محمد جابر، طارق عبد الجليل ، (قطر : الدار العربية للعلوم الناشرون ، 2011) .

-الحاج سعيد ، **عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق الطرق** .(قطر :مركز الجزيرة للدراسات ، 2016)

-أولسن روبرت ، **المسألة الكردية في العلاقات التركية – الإيرانية** .تر محمد أحسان رمضان ،(العراق : دار ناراس للطباعة و النشر ،ط 01 ، 2011) .

-بارك نيل ، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق : المشكلات و الأفاق المستقبلية** .(الخليج : المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية ، 2005) .

-باركي هنري و آخرون ، **القضية الكردية في تركيا** . تر : هقال ، (أربيل : دار ناراس للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2008).

-باسيلي نيكيتين ، **الكرد:دراسة سسيولوجية و تاريخية** .ط 3، تر :نوري طالباني ، (السليمانية : مكتب الفكر و التوعية الاتحاد الوطني الكردستاني ، 2007) .

- كير علي حسين ، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات المستقبل** . (الدوحة : المركز العربي للأبحاث والدراسات ، 2010).

-ثيلجي إسماعيل نعمان ، يشيلطاش ، **السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية** . (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2013) .

-جاسم حسين مصطفي ، **الدور التركي للمدة 2002 – 2010** . (المستنصرية : مركز الابحاث للدراسات ، 2011) .

-خورشيد حسين دلي ، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** .(دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999) .

-عبد العزيز أحمد محمود ، **تركيا في القرن العشرون**. (الجزائر : المكتب الجامعي الحديث ، 2012) .

-محفوض عقيل ، **تركيا و الأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية** .(قطر :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012) .

-المجلات و الجرائد:

- إبراهيم سهير ، **أردوغان يدخل تركيا حقل ألغام من أجل** البقاء . *جريدة البيان* ، (21 / 10 / 2015)

-أغلو أنصار يلماز ، **"مسألة تركيا الكردية وعملية السلام "** . *رؤية تركية* ، (ع 03، 2013) .

- السبعاوي عوفي عبد الرحمان ، "**تركيا و الكيان الصهيوني : ميادين الشراكة الإستراتيجية "** . *مجلة الفكر السياسي* ، (العدد 1 ، 12 أكتوبر 1997) .

- السيد مرسي ماهر زينب ، " **العلاقات التركية – العراقية ... دراسة لحالة الأكراد 1991 -2012** . (الشرق الأوسط ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و الإستراتيجية) .

-الداقوقي إبراهيم ، "**العلاقات الاسرائيلية – التركية في الذروة "** ، *مجلة قضايا دولية* ، (العدد 325 ، السنة7 ،25 / 03 / 1996) .

-السرحان طايل فلاح مقداد ، " **اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية – العربية 2002 – 2011** ." *الأردنية للعلوم الاجتماعية* ، (المجلد 06 ، العدد 02 ، 2010/02/24) .

-الطائي عبد جبار سلطان نوال ، "**متغيرات السياسة التركية تجاه المسألة الكردية 1999 – 2006**" .*مركز دراسات إقليمية* ، (العدد 07 ، السنة 04 ، 2007) .

-المديني توفيق ، "**السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها داوود أغلوا**" ، *مجلة المستقبل* ، (العدد 3808 ، 22 / 01/ 2010) .

-المرسومي عماد مؤيد جاسم ، " **أثر التغيرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية و انعكاساتها علي العراق** " ، *مجلة العلوم القانونية و السياسية* ، (العدد 1 ، 2013).

-اليوسف عبد الباقي ، "**أينما يعلو صوت الأكراد تعلو حراب تركيا**" . *مجلة الحياة* ، (2016/03/5).

- بوقارة حسين ، " **الاستشراف في العلاقات الدولية : مقاربة منهجية** " . *العلوم الإنسانية* ، (العدد 21 ، 06 /2004) .

- حنا بهنان عزو ، **قضية حزب العمال الكردستاني و انعكاساتها على العلاقات التركية 1984 – 2007** .*مركز الدراسات الإقليمية* ، (العدد 05 ، المجلد 12).

- زانيا باشور ، "**العلاقات التركية الأوروبية : انعكاسات على القضية الكردية** "، *مجلة المستقبل* ، (العدد 07 ، المجلد 02 ، 2004).

- ساحلي مبروك ، مناهج و تقنيات الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في التخطيط . (محاضرة بجامعة الجزائر) .

- ليتيم فتيحة ، " **تركيا و الدور الاقليمي الجديد في الشرق الأوسط** " ، *مجلة الفكر السياسي* ،(العدد 5 ، (4 / 4 /2002) .

Democraticac . de/p18020

-حجازي عبد اللطيف ، " **الأكراد و مستقبل تركيا** " . *مجلة أوراق الشرق الأوسط* ، (العدد 66 ، 2015)

.

-خورشيد دلي، " **تركيا ورهاناتها على القضية** ". مجلة الوحدة الإسلامية، (المجلد 134 ، السنة 13، 4143 هـ)

-خورشيد دلي ، "**تركيا ورهاناتها على القضية** " . *مجلة الوحدة الإسلامية* ، (المجلد 134 ، السنة 13 ، 4143).

-خولي معمر فيصل ، " **المسألة الكردية في تركيا : من الإعتراف إلى الإنكار** " . *مركز البحوث و الدراسات الإستراتيجية* ، (2014/05/20) .

-سمو أحمد إسماعيل ، "**القضية الكردية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى 1919 – 1923** " .*مجلة التربية و العلم* ، (المجلد 12 ، العدد 02 ، 2005) .

-شبينارا أوميرتا ، " **تركيا : التسوية الكردية و الديناميات الإقليمية** .*مجلة الدراسات الفلسطينية* ، (العدد 95 ، 2013) .

-غدير غازي فيصل ، " **مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية : دراسة تاريخية**" . *مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية* ، (العدد 46).

-غولن جماعة ، "**هل وعدت حكومة تركيا الكرد بالحكم الذاتي في أوسلو** " .*مركز القاهرة للدراسات الكردية*، (العدد 01 ، 2015) .

-مقلد حسين طلال ، **تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة** .*مجلة* دمشق للعلوم *الاقتصادية و القانونية* ، (المجلد 26 ، العدد 01 ، 2010) .

-نيكانين جوهانا ، " **الهوية و الكرد و الأطر : تقييم المبادرات الكردية في تركيا** " . *ستا للدراسات* ، (العدد 03 ، 2013).

الدراسات غير المنشورة :

-التلوتي محمد عبد العاطي ، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002 – 2008** . *مذكرة تخرج غير منشورة لنيل شهادة ماجيستر دراسات الشرق الأوسط* ، (جامعة غزة ، 2011) .

-الصهباني فهد ، **الإستراتيجية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط** . *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية* ، (جامعة الجزائر ، 2015)

-العدوان طايل يوسف عبد الله ، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط** . *مذكرة تخرج غير منشورة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية* ، (جامعة الشرق الأوسط ، 2013) .

-**العلاقات التركية – السورية البعد التاريخي و الرؤية المستقبلية 1923 – 2013** ." *المركز السوري للعلاقات و الدراسات الإستراتيجية* ، (سوريا ، 2011) .

-القدرة محمود خليل يوسف ، **تطور العلاقات التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية 2007 – 2012** . *مذكرة تخرج غير منشورة لنيل شهادة الماجيستر في دراسات الشرق الأوسط* ،(جامعة غزة ، 2013).

- حامد طلال خليل ، **تركيا و النظام السياسي في عراق مابعد 2003** . *بحث مقدم الى مؤتمر كلية سكول للعلوم السياسية* ،(السليمانية ، جامعة ديالي ، 2013) .

- صيدم فادي محمود صبري ، **المعارضة السياسية فى تركيا (الإسلاميون نموذجا) 1996 – 2007.** *مذكرة نيل شهادة الماجيستر دراسات شرق أوسط فى العلوم الإنسانية* ، (جامعة غزة : قسم العلوم السياسية ، 2012).

- فراجي فاطمة الزهراء ، **مقومات السياسة الخارجية التركية اتجاه جوارها الإقليمي** ، *مذكرة نيل شهادة الماستر فى العلوم السياسية* ، (جامعة الجزائر3 : قسم العلوم السياسية ، 2015) .

-بلاحجي أسماء ، "**إشكالية إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي : دراسة العامل الديني** " . *مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية* ، (جامعة الجزائر ، 2013).

-زمام فاطمة ،" **تدخل تركيا في الحرب على داعش بالعراق و سوريا بين الضغوط و التداعيات** " . *مذكرة نيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية* ، (جامعة الجزائر ، 2015) .

-زير لطيف صادق ، **العلاقات التركية – الأمريكية في ظل حزب العدالة و التنمية 2003 – 2012** . *مذكرة تخرج غير منشورة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية* ، (جامعة الشرق الأوسط ، 2011) .

-طلال حامد خليل ، **تركيا و النظام السياسي في العراق ما بعد 2003** . (بحث مقدم إلى مؤتمر كلية سكول للعلوم السياسية ، جامعة ديالي ، 2013) .

-فضلا محمد عبد الحميد سمر، " **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958 – 1963**" . *مذكرة نيل شهادة ماجيستر علوم سياسية* ، (جامعة العراق ، 2012) .

-محزم عبد المالك ، **البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة 2008 – 2009** . *مذكرة تخرج غير منشورة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية* ، (جامعة باتنة ، 2012).

-مخنف سوفيان ، " **السياسة الخارجية التركية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة سوريا 1999 – 2015** " . *مذكرة نيل شهادة الماجيستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية* ، (جامعة الجزائر ، 2015) .

-مزوزي عبلة ، "**العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**" . *مذكرة نيل شهادة الماجيستر علوم سياسية* ، (جامعة باتنة ، 2010) .

-ملكاوي فاعور عصام ، **تركيا و الخيارات الإستراتيجية** . *ملتقي علمي " الرؤى المستقبلية العربية و الشركات الدولية "* ، (السودان ، 2013).

-ويفي خيرة ، **تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي** . *مذكرة نيل شهادة الماجيستر علوم سياسية و العلاقات الدولية* ،(جامعة الجزائر، 2005).

المواقع الالكترونية

-**قراءة في العلاقات التركية العراقية عام 2013م**

.Aletejah tv.org /index.php/201

– فايز محمد العيسوي ، **مشكلة الأكراد : رؤية جغرافية** . 28 /02 /2012 .

Al akhbar . com mode / 177809 /22/02/2016

- وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، 2012 .

http // www.youtube . com/ watch v = pp gr6y Nbdiu

– حسين باسل ، السياسة الخارجية لحزب العدالة . ندوة المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، (02/11 / 2015)

الفهـرس

الفهرس

شكر و تقدير

الإهداء

خطة الدراسة

مقدمة ..... أ

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية التركية 12

المبحث الأول : مرتكزات السياسة الخارجية التركية 13

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية التركية 16

المبحث الثالث : الأصول القومية و الجغرافية للكرد 38

الفصل الثاني : تطور المسألة الكردية في تركيا 45

المبحث الأول : سياسات الحكومات التركية قبل حزب العدالة و التنمية تجاه الأكراد 46

المبحث الثاني : سياسة حزب العدالة و التنمية تجاه الأكراد 54

المبحث الثالث : التوتر في الملف الكردي 62

الفصل الثالث : رؤية استشرافية لمستقبل المسألة الكردية في تركيا 71

المبحث الأول : السيناريو الخطي (استمرار الوضع القائم 72

المبحث الثاني : السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي 75

المبحث الثالث : السيناريو الراديكالي (الثوري) 82

خاتمة 86

قائمة المراجع 89

الفهرس **97**